جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الشاهد النحوي
بين
الرواية و التوجيه
دراسة دلالية نقدية

الدكتور
أبوزيد إبراهيم شحاتة
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بالزقازيق

العدد السادس عشر
للعام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م
الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٩٤٠/ ٢٠١٢م

مقدمة

أحمد الله وحده ،وأصلي وأسلم على من لا نبي بعده ..... وبعد .

فهذا بحث موضوعه (الشاهد النحوي بين الرواية والتوجيه)عرضت فيه نماذج من شواهد النحاة – قرآنا أو حديثا أو شعرا أو مأثور كلام.

وقد اهتم النحاة عند جمع اللغة ، ووضع القواعدبالشعر أكثر من غيره – ولذا كثرت شواهدهم فيه ؛لأنه – كما قال ابن رشيق – أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب ،وأحرى أن تقبل شهادته ،و تمثل إرادته ،فله أعظم المزية ،وشرف الأبية ،وعز الأنفة ،و سلطان القدرة[1] .

وكلامنا فى مقام هذا البحث عن (الشاهد النحوي من حيث روايته- وإن اختلفت، وتوجيه قياسه- وإن تنوع- عند النحاة)بدأته بالحديث عن الشاهد القرآني – في إيجاز-وكذلك القراءات ، ثم الحديث عن الشاهد الشعري ،عرضت لذلك فى نماذج من شواهدهم.

سبب اختيارموضوع البحث :ـ

و كان الدافع لاختيارموضوع البحث والكتابة فيه راجعا لما يأتي :-

أولا:- لأن النحو قانون العربية ومقياسها ،بذل القدماء فى وضعه جهودا ، فجمعوا أصوله ،وقننوا قواعده ،معتمدين فى إقامتها على عنصر الشاهد بوصفه الركن الرئيس فى التوثيق والاحتجاج[2]، واضعين معايير تكفل له النقاء ،كما تحفظ لقاعدة العربية وقانونها الضبط والاتساق[3].

---

(١) العمدة فى محاسن الشعر وآدابه /٣٠ .

(٢) لما كان الشعر ديوان العرب ،حازت روايته اهتمام كثير من الرواة ،بداية من القرن الأول للهجرة ،فكان الراوى منهم يفخر بمقدار ما يحفظ . يروي الزبيدي عن ثعلب قوله : (ما ندمت على شئ كندمي على ترك سماع الأبيات التى يرويها أبو مسحل عن علي بن المبارك الأحمر) . راجع : طبقات النحويين واللغويين /١٣٥.

(٣) مما أثر عن العرب قولهم : (رووا أولادكم الشعر ،فإنه يحل عقدة اللسان ويشجع قلب الجبان ويطلق يد البخيل ويحض على الخلق الجميل ...) فهو الدربة على فصاحة اللسان وقوة الجنان وإثبات اللفظة فى موطنها والكلمة فى مغرزها – ولذلك لا تجد كتابا من كتب اللغة يخلو من الاستشهاد به ؛إذ كان له القدح المعلى والسهم الأعلى واتخذه النحاة الأوائل مادتهم

فهذا ما كان عليه أصل الوضع وهدف التقعيد ،غير أننا إذا تصفحنا ما خلفه المتقدمون فى كتبهم من شواهدهم التى جاءوا بها دليلا على ما هدفوا له ، وجدنا بعضها – إن لم يكن أغلبها – بين أوجه لا تتفق وقاعدتهم – أو قانون قياسهم.

الأمر الذى اضطرهم – أي النحاة – لوضع مسوغات تخرجها – فى نظرهم – من ذلك القانون العام ،فقالوا مرة بشذوذها أو ندرة مثالها ،وأخرى باختلاف روايتها ،وثالثة بالجهل بقائليها ،ورابعة بمخالفة الشاعر ما نصوا عليه وقعدوا له – فحملوا قوله على الغلط والتوهم – كأن الشاعر يقول ما يريدون ،لا أن يقعدوا على ما جاءت عليه روايته ولغته.

وهذا – إن دل فلا على شئ سوى خلط وعدم دقة.

ثانيا :- أن الشاهد قد نال حظه في نحو العربية[٤]،فجاءت القواعد ناطقة به حجة على صحتها ،وتقريرها ،ذاهبة بما خالفها فى طرق غير معبدة لا تتفق وروايته.

الأمر الذى يعكس على الشاهد آثار الصبغة الذهنية التى تخضع النصوص لسطوة القاعدة المسيطرة على النحو وكذلك النحاة ،فاصبح منهجهم معيار الصواب والخطأ ،فما توافق معهم أخذوا به ،وما اختلف أولوه على وجوه مرضية عندهم – فرضا للقياس على المثال – والمنهج العلمي لا ينكر وجود ما هو خارج عن القاعدة شريطة تفسيره على الوجه المقبول – وذلك لإهمالهم الظاهرة اللغوية ،فلم يربطوا القاعدة بها[٥].

الرئيسة التى انطلقوا منها لقاعدتهم ،فاحتل بذلك المنزلة السامية فى الدراسات النحوية بوصفه أساس التقعيد عندهم .

(٤) الشاهد فى عرف النحاة : جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه ...تقوم دليلا على استخدامهم لفظا أو معنى أو نسقا فى نظم أو غيره ... وبعبارة أدق : (ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ؛ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية). وراجع :الاحتجاج بالشعر فى اللغة /٥١ وفى أصول النحو/٦ .

(٥) وما أتى النحاة بالشاهد الذى نوهنا له إلا للاحتجاج على إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب – مؤيدين ما احتجوا له بالدليل النقلي الصحيح المسند إلى عربي فصيح سليم السليقة .

ثالثا:- ظل الشاهد هو المعيار الذي اعتمد عليه النحاة فى تقعيد القواعد ؛إذ هو دليل الحكم وسند القاعدة التى ارتكزوا عليها ،فكان أقومه عندهم ما كان أقوى حجة وأصح بيانا وأرسخ دليلا ،وعلى هذا الأساس تباينت الشواهد – قوة وضعفا – لما انطوت عليه من قوة التدليل .

رابعا:- ولأن الشاهد لسان النحوي – فى إثبات صحة القاعدة وتقريرها،أو تجويز ما جاء مخالفا القياس أو الرد على المخالف – اشترط فيه وضوح الدلالة – وليس للشاهد رواية تخالفه – وإلا كان غير مقبول – فإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال – لذا؛كان الالتفات إلى هذا الجانب من حيث هو معيار قامت عليه حقائق النحو ومقرراته عند النحويين متقدميهم ومتأخريهم.

خامسا :- ولأن دقة الرواية والنقل أساسان فى حجية الاستشهاد ،فما رأيناه فى كتب النحاة من خلاف نتج عن تحريف أو تلفيق أو تعدد فى الروايات ،كل ذلك لا يمكن تجاهله فى طريق معرفة الحقيقة – وهذا يحتاج إلى الدرس والتحري لمعرفة مدى التأثير الذى تتركه تلك الأمور مجتمعة على الدرس النحوي ،وقد كثر التصحيف والتحريف فى كتب وأقوال اللغويين والنحويين على حد سواء ،حتى أن النحوي قد يضطر إلى تحريف أبيات شواهده مدفوعا إلى ذلك بما يدور من صراع بين أرباب مدرستي النحو – البصرة والكوفة – ناظرا حظوة عند خليفة ،أو ساعيا إلى شهرة قد يكون بعدها مؤدبا أولاده(٦).

سادسا :- جاء الشاهد النحوي- الشعري- مرتبطا بإشكالات لعلها كانت سبب درسه ،واختلاف الدراسات حوله ،ومن تلك الإشكالات : وروده منسوبا لقائله أو لقبيلة معنية أو راو ثقة. غير أن النحاة لم يضعوا ذلك في مظنة الاحتجاج(٧)- أو يأتي به النحاة غير منسوب(٨)،ولم تكن هناك إشارة دالة على

---

(٦) راجع فى الشاهد على ذلك : ما جاء فى صبح الأعشى ٣١٦/٢ والعقد الفريد ٣٢/٤ والإنصاف ٥٦٥/٢ والخزانة ١٢٣/٢.

(٧) كما فى بيت عدى بن زيد :

اسمع حديثا كما يوما تحدثه * عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا**

وراجع :لمع الأدلة /٦٦ والاقتراح /١٢٠.

(٨) راجع مثلا :الإنصاف ٥٨٠/٢.

مصدره ،أو يكون برواية أخرى[٩] أو يكون الراوي وصاحب البيت ثقة ، فيحمله النحاة على الغلط[١٠]،وجميع كتب النحو لم تسلم من ذلك مما آثار جدلا كبيرا حول صحة وتوثيق شواهدهم.

- و لذا ؛جاءت الدراسة حاوية محورين . أحدهما نحوي يتمثل فيما جاء عند النحويين من شواهد .والآخر دلالي يؤدي إلى نظرة نقدية لما دارت عليه تلك الشواهد.

هذا ،وقد درج النحاة على نسبة لفظ الشاهد بالشعر– وإن اختلفت شواهدهم بينه وبين النظم، فدرجت على مادرجوا عليه فى تسميتهم إياه.

هذا عن الجانب الأول –وهو الشاهد – أما الجانب الثاني الذي بنى عليه عنوان البحث فهو الرواية – وإن اختلفوا فيها ،والمقصود باختلافهم في الرواية: (عدم اتفاقهم على موضع الشاهد فى قول من يحتج بكلامه) فقد تختلف رواية البيت ويختلف موضع الشاهد فيها – وإن جاز الجمع بين الروايتين من جهة المعنى ؛ إذ إنه لا يختلف باختلاف موضع الاستشهاد – وقد تتعارض روايتا البيت أو رواياته على وجه لا يمكن الجمع بينهما أو بينها.. وهذا غالب فى الشواهد المختلف فيها – وقد أدرك النحويون واللغويون ذلك ، فأخذوا بأرجح الروايات عند التعارض[١١].

- إن اختلاف الروايات في شواهد التراث النحوي الشعرية أمر واقع بسبب ما يجدَّ للراوي من تغير في الزمان والمكان وطول العهد بما يرويه أو اختلاف سماع عما حفظ ،وقد اتخذ النحاة في سبيل الخلاص من ذلك مسلكا واضحا هو التوفيق – كما ذكرنا – بين الروايات أو ترجيح ما هو أوثق فى نظرهم.

---

(٩) كما فى قول الشاعر : .....(وما كان نفسا بالفراق تطيب) وراجع فى ذلك مثلا : الخصائص٢/١٦٠.

(١٠) كما فى قول عامربن الطفيل : ..... (ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله) ،وراجع فى ذلك مثلا :الكتاب ٣٠٦/١ والإنصاف ٥٦٠/٢ والمغنى ٨٣٩/١ تجد فى نسبة البيت وتخريجاته عجبا .

(١١) راجع فى ذلك ما جاء به ابن الأنبارى فى لمع الأدلة /١٣٦ .

- ولنا أن نقول : إن اختلاف الرواية أو تعارضها مع غيرها ليس محل نزاع لغوي بقدر ما هو محل خلاف نحوي ،فكثيرا ما (تروى الأبيات على أوجه مختلفة ،وربما يكون الشاهد فى بعض دون بعض ،وقد وقع ذلك فى كتب النحاة جميعهم منذ سيبويه – كما ذكر ابن السيرافي (واعلم أن اختلاف الإنشاد إذا وقع فى مثل ذا الموقع لا ينبغى أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه ،وإنما الرواية تختلف فى الإنشاد ،ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التى فيها حجة ،فينشده على ما سمعه ،ويرويه راو آخر على وجه آخر لا حجة فيه ...) (١٢).

هذا ؛ولم يعد النحاة ما اختلفت روايته مدخلا للطعن في صحة الرواية (والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار لأن العربي الذى غير الشعر ،وأنشده على وجه دون وجه قوله حجة ،ولو كان الشعر له لكان يحتج به) (١٣).

نقول :هذا صحيح ،إلا أنه – مع صحته – قد أدى إلى اختلافهم فى المسألة الواحدة ،ورد بعضهم بعضا بشئ من تعصب كل لمدرسته – بصرية كانت أو كوفية – فتمسك كل منهم برواية ،وترك غيرها ،فنتج عن ذلك عدم حيادية ،بل تقنين قام على منهج غير علمي ،وفي ثنايا الكتب النحوية ما يوضح ذلك ويبرهن عليه(١٤) .

الدراسات السابقة :ـ

مما منّ الله به علي أنه بعد أن انتهيت من كتابة هذا البحث ، وقع تحت يدي عملان ،فأردت بيان مااحتويا عليه– إجمالا– إتماما للفائدة ،وهذان العملان :–

أحدهما : لأستاذ ، له قدر ،ومكانة في ميدان البحث ، قرأت له شرحا على مقرب ابن عصفور، إضافة إلى مؤلفات أخر أظهرت دقته في اختيار ما يكتب.

---

(١٢) راجع : شرح أبيات سيبويه ٢/٩٦ .
(١٣) راجع :النوادر /٢٠٤ والخزانة ١/١٧، ٢/١٣١ .
(١٤) للبحث عن ذلك مفصلا . راجع : ما يقع فيه التصحيف /٢٠٨ والشعر والشعراء ١/١٠٦ وقارن بما جاء فى الكتاب مثلا ٣/٩٩ والكامل ١/١٢٧ والتنبهات على أغاليط الرواة/١٠٨، ١٠٩ والإنصاف – مسائل رقم٦ – ١/٥١ ، ١١ – ١/٧٨ ، ٧٩–٢/٥٧٥، ٩٨ – ٢/ ٦٩٥ .

وثانيهما لباحث مجتهد ، أدى لاجتهاده مشرف واع ، قد تتلمذت له ، وأفدت منه كثيرا. لاأنكر ذلك أبدا .

أما العمل الأول ،فهوكتاب بعنوان (تغيير النحويين للشواهد) للأستاذ الكتور/ علي محمد فاخر

وهذا الكتاب مطبوع ،نشرته دار الطباعة المحمدية ،عام ستة وتسعين وتسعمائة والف من الميلاد .

قدم فيه صاحبه – مشكورا – ما حواه عنوانه من مضمون التغيير، ذاكرا أسباب ذلك ، جامعا ما جمعه من أبيات حوتها أبواب النحو والتصريف .

وعنوان الكتاب – في نظري – مقيد بقيد التغيير للشواهد الشعرية .الأمر الذي جعل صاحبه لايخرج عن قيده فيه ، مفصلا قوله فيما نص عليه ، ذاكرا ما أوردته كتب اللغة وتاريخ النحو والنحاة .

وأما العمل الثاني ، فهو رسالة جامعية غير منشورة جاءت بعنوان :- (الرواية الشعرية ، وأثرها في الخلاف النحوي ، والصرفي) أعدها الباحث / السيد علي السيد غنيم – وأشرف عليها أستاذي الدكتور / جابر محمد محمود البراجة

تلك الرسالة حصل بها صاحبها على درجة العالمية (الدكتوراة) سنة خمس بعد الألفين من الميلاد .

وجاءت الرسالة خاصة بالرواية الشعرية ، وما نتج عنها من خلاف .

إلا أنه مما يلفت النظر أن الباحث نص في مقدمة رسالته صـ٦على أن زعم نسبة التغيير للنحويين هم منه براء إلى آخر ما ذكره في نصه ن ثم كرر ذلك في صـ١٢٠بل زاد عليه ، وأزاد (وكأنه بهذا ينقد العمل الأول ، وقد اخذ منه ، ونقل عنه.

أضف إلى ذلك ما جاء في الرسالة من أبواب تخدم عنوانها

ولي في ضوء ماسبق سؤال :-هل كذب الرواة ،وأصحاب كتب تاريخ النحو واللغة فيما رووا، أوذكروا عن النحاة ،وما جاء في شواهدهم ؟

الإجابة عندي : لا ، لم يكذبوا .

ثم أقول له :- وما رأيك فيما جاء عند النحاة مخالفا ما عليه بيت الشاعر في ديوانه – إن ورد منسوبا عند النحاة – هل غيره صاحب الديوان ؟ أو ان النحاة هم من قاموا بتغييره ؟

الأمر الذي يجعلني اقول بأن ماكتبه الباحث منه يحتاج إلى إلى معاودة نظر ، ومراجعة رأي .

هذا ما جاء عليه العملان ، وإن كنت أتفق مع صاحبيهما – ولهما الشكر على ما قدما من فكر ، ورؤى- في فكرة التغيير – كوجه من وجوه تعدد الرواية- وإن كنت أختلف عنهما في مضمون ما كتبت .

فما كتبته يتعلق بالشاهد المسموع في عمومه – قرآنا أوحديثا أوشعرا- ذاكرا أن بعض اللغويين والنحويين قد انصرفوا عن الاستشهاد بالقرآن وقراءاته تحرزا، مع أن أكثر النحويين على علم بالقراءات وأداء القرآن ، فهذا مما يلفت النظر ، كما لفته عند اختلافهم في الاستشهاد بالحديث مما أثار أسئلة ذكرتها في مكانها.

وما كتبته عن الشاهد الشعري فقد قدمته دليلا على أن نظرة النحويين فيه جاءت مختلفة ، مما اضطرهم إلى إيجاد أسباب تؤيد ما ذهبوا إليه- قد يكون منها التغيير- مبينا عدم إيضاح الفرق عندهم بين المستوى اللغوي ، والمستوى النحوي ، كما أنهم لم يلتفتوا إلى الفرق بين النظم والنثر فراحوا إلى التأويل ، وخلق المسوغات ، متناسين طبيعة الشاعر ، وماعليها يجيئ شعره.

هذا ؛ وليس بحثي حصرا للشاهد ، إنما هو نظرة لما جاء عليه من حيث الرواية ، والتوجيه ، وإلى أي مدى كان الهدف من إيرادالشاهد على صورته ، وكيفية توجيهه في كتبهم ن واضعا تلك النظرة بين الدلالة ،والنقد ، معطيا كل ذي حق حقه – دون ميل أو هوى، فكل يؤخذ منه ويرد- مطمئنا إلى ما نقله الأساتيذ الأوائل ، ظانا بهم صدق الرواية ، والنقل – وإن اختلفوا.

خطة البحث:ـ

وقدجاء البحث في:- مقدمة- سبق الحديث عنها- ومبحثين ،ثم خاتمة .

أما المبحث الأول فجاء بعنوان (نظرة في المسموع عند العرب) كتبت فيه عن القرآن والقراءات ، والحديث ، ثم الشعر- ممثلا لذلك بنماذج مما ورد في كتبهم من شواهد.

وأما المبحث الثاني فكان عنوانه (توجيه روايات الشاهد)قدمت له بطرف من الحديث عما ورد غلطا فاعترض عليه- وهو كثير . ومن مسائل ذلك :- (اشتقاق الاسم- إعراب الأسماء الستة-جمع طلحة وما شابهها-رفع الاسم بعد الظرف – تنازع العاملين – فعلية نعم وبئس- فعلية أفعل في التعجب – نصب أفعل النكرات- العطف على اسم إن قبل الاستكمال- فتحة اسم لا- تقدم الفاعل على رافعه مع بقاء الفعلية- الاسم المنقوص بين الإعلال والمنع من الصرف – لفظة مذ وتصغيرها) إلى غير ذلك ، ثم ذيلته بالحديث عن الشاهد ولهجات العرب- ذاكرا بعض ما جاء مغايرا لما عليه الفصحى من لهجات دون وصفهم له ، كما في مسائل :- (إلزام المثنى علامة واحدة – ما جاء على فعلان وصفا عند بني أسد – فعال – بالكسر – بين الحجاز وتميم- إعراب الموصول كجمع المذكر في لغة هذيل) ثم أشرت- في إيجاز إلى الاعتراض على الشاهد وفلسفة التعليل.

ثم ختمت ذلك بما يراه البحث من أسباب الاعتراض في التوجيه،منتهيا في ذلك إلى ما وصل إليه من نتائج .

– وبعد .... فما جاء فى ثنايا هذا البحث ليس مراوغة. إنما محاولة لإثباته، والتدليل لما أردت الحديث عنه ،بما هو حقيقة انطوت عليها كتب اللغة عامة

والنحو خاصة ؛إذ استنباط القانون – أيّ قانون – واستنتاج قياسه والاستشهاد عليه ينبع من تصور ذهني للنص،وإعمال الفكر فيه – كما أن معطيات الدرس اللغوي – وبخاصة النحوي – تتطلب تمكين القاعدة من النص والنص من القاعدة.

وقد صادف النحاة نصوصا استغلقت على القاعدة وأصولها،فثاروا على ذلك، وبالغوا فيه ،فتأولوه بما هو متكلف ،فلووا عنق النصوص بما اتخذوه من إجراءات تجاه الشواهد وما مثلوا به – لازال مأخوذا بها فى الدرس النحوي ناتجا عن ذلك الخلل والخلط بين القاعدة ومثال الشاهد ،فكان من ذلك اضطراب فى النتيجة والحكم ،وما كان التكلف والتأويل إلا لتوجيه ما خالف قواعدهم ،ذلك؛ لأن القاعدة ليست شديدة التساوق مع الظاهرة اللغوية ،فلا تعكسها ولا تطرد معها ،وقد تم إصدار الأحكام ،ثم فرضها على الظواهر ،فغاب المنهج العلمي في التقنين وسيطر على النصوص ما يسمى بالحدس أو التخمين وافتراض الفروض(١٥).

تلك محاولة في إثبات ما أردت الحديث عنه والبحث فيه ،فإن أكن وفقت فذلك من العليم القدير ،وإن كان غير ذلك فمن نفسي الأمارة بالسوء ومن الشيطان.

أسأل الله أن يجنبنا الزلل ويرزقنا التوفيق إلى حيث يريد ،وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا – إنه ولي ذلك والقادر عليه ،وهو دائما حسبي .

وكتبه

أبوزيد إبراهيم شحاتة

(١٥) للتفصيل فى ذلك . راجع : أصول النحو العربى / ١٨٢ ، ١٨٣ والرواية والاستشهاد فى اللغة / ٦١ ، ٦٢ ، ٢٤٢ ومدرسة الكوفة / ٣٣٥ ومن أسرار اللغة / ٢٤٨ ونحو عربية ميسرة / ٧٩ ، ٨٠ واللغة والنحو / ٨١ ،١١٥ ودروس في المذاهب النحوية /٩٠ ،٩١ والنحو العربي والدرس الحديث /٤٨ والقياس في النحو العربى /١١٤ .

الشاهد النحوى بين الرواية والتوجيه
المبحث الأول

١ـ نظرة فى المسموع عند العرب:

تعددت أمثلة النحاة فى درسهم اعتماداً على ما سمعوه وأقروا روايته ثم قاسوا عليه أمثلتهم ،وإن كان خلافهم واختلافاتهم فى المسموع – غير الشعر تحتاج إلى وقفة تأمل ونظرة جادة ،فليس كل ما قيل مأخوذاً به.

فالمسموع من الكلام الذي يحتج به عند العرب :القرآن والحديث والمأثور من كلام العرب شعرا ونثرا.

والناظر فى أمثلة ذلك المسموع – على اختلاف درجاته – عند النحاة يجد أنهم لم يحفلوا بالقرآن وقراءاته ولا الحديث ورواية ألفاظه مثلما حفلوا بشعر العرب.

أ – القرآن الكريم والقراءات :

لا أحد ينكر أن القرآن أوثق نص لغوي في العربية منذ أن نزل إلى قيام الساعة ،إذ يمثل اللغة المثالية التى فهمها العرب قاطبة – ومنهم الأسدي والتميمي والقرشي – بل تعارفت عليه جميع اللسن في محافلها.

ومن أوجه إعجازه تعدد قراءاته – وإن اختلف النحاة فى النظر إليها ،فذهب بعضهم إلى قبولها وإخضاع القاعدة لها ،وأخذ بعضهم بقبولها في نفس الحرف المقروء به – وإن خالف قياسهم – بينما ذهب فريق ثالث إلى تخطئه القارئ وقراءته متهمينه إن لم تستقر القراءة وقاعدتهم.

وقد رأى بعض النحاة واللغويين أن الانصراف عن الاستشهاد بالقرآن وقراءاته تحرز ديني ،إذ طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء ،وإعمال الذهن في النص اللغوي ،ونص القرآن لا يتحمل ذلك ولا يطيقه(١٦) .

(١٦) راجع : الرواية والاستشهاد فى اللغة / ١٢٦ ،وما بعدها.

وربما يكون ذلك صادرا عن وجهة غير صحيحة. فمعظم النحويين من القراء، وعلى علم بالأداء ،فمن أين التحرز إذن ؟ وهل يعدل عن المثال بالقرآن إلى المثال بالشعر إلا إذا كان صاحبه راوية لا قارئاً.

لقد احتكم النحاة فى تمثيلهم إلى نظرية مفادها:ــ أن قواعد اللغة تؤسس على كلام الناطقين بها ،فلم يكن التمثيل عندهم على درجة سواء بين أنماط اللغة ،وإن كان أصحاب الفكر وأصول النحو قد حددوا ما يستشهد به . وهذا الاحتكام يحتاج إلى دقة فى التصنيف من حيث الواقع العملي لا النظري ،فبعض ما ذكروه مما يستشهد به – كالقرآن وقراءاته والحديث وألفاظه – مختلف فى إدخاله إلى حلقة الدرس النحوي أيجوز التمثيل به أم لا ؟.

أضف إلى ذلك أنهم اعتمدوا على كلام الدارسين ومن أقاموا المجالسات والمناظرات فى تقعيد القواعد ووضع الأمثلة المفترضة – إن لم تكن المصنوعة – التى ذكرها النحويون الأوائل ومن جاء بعدهم .

فتلك النظرة السابقة وما مثلوا به ترمز إلى مستوى أدائي واحد ،وأنه كلام العرب الذى يمثل لغتهم ،ويصح استنباط القواعد النحوية منه ،وقد خالف ذلك واقع اللغة فأخذوا يختلفون فيما ذهبوا إليه ،إما بالاعتراض على مثال بآخر أو على قاعدة بأخرى أو بتوجيه المثال على المخالفة فى رواية بعض ألفاظه أو بالاعتراض على القراءة أو القارئ ذاته.

وإليك بعض المسائل – جاءت أمثلة– على تلك النظرة في تمثيلهم :-

المسألة الأولى:ـ

– قرر النحاة (منع وقوع الفعل الماضى المجرد من" قد" حالا) . وما قولهم في قول الله تعالى: (أو جاءوكم حصرت صدورهم) [١٧] وما فيها من قراءات إلا على التقدير أو التأويل .فهل نأخذ مثال المسألة على أنه مستوى لغوي مستقل في التعبير خالف طريق الفصحاء ؟.

(١٧) من الآية رقم ٩٠ من سورة النساء.

المسألة الثانية :ـ

– إذا كانت القاعدة عندهم تنص على منع مجئ (من)لابتداء الغاية في الزمان ،فما قولهم في ورودها فى قول الله تعالى: (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ..) [١٨]؟

المسألة الثالثة :ـ

– ما ذكره ابن يعيش في ما جاء فى إعمال (ما)وإهمالها فيقول بأن أهل الحجاز يشبهونها بليس..... واللغة الأولى (الإهمال) تميمية ،وهي أقيس ،والثانية ...حجازية وهي أفصح ،وبها ورد الكتاب في (ما هذا بشرا) [١٩]

ويقارن الأصمعى بين الآية وبين غيرها من مستويات الشاهد فيقول :ما سمعته في شيء من أشعار العرب[٢٠].

المسألة الرابعة :ـ

– ماورد عند ابن عصفور وعند غيره من أن (الضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه لابد من مطابقته لهما ،ولا يجوز إفراده إلا فى شعر أو نادر من الكلام .ومنه قوله تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه) [٢١].

وذكر أيضا (إن كان العطف بغير ذلك – الواو والفاء وحتى وثم – لم يجز فيه إلا الإفراد فأما قوله تعالى : (إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما)[٢٢] فيقول عنه :شاذ لا يقاس عليه[٢٣].

هذا ،وقد اصطدمت قاعدتهم مع أمثلة لا يستطيعون معها الوصف بالضرورة أو الصنعة كما فعلوا في أمثلة الشعر – إن خالفتهم الرواية – فأولوا ما جاء من ذلك على غير الوجه ،ومن ذلك :–

---

(١٨) من الآية رقم ١٠٨ من سورة التوبة .
(١٩) من الآية رقم ٣١ من سورة يوسف .
(٢٠) راجع :اين يعيش على المفصل ١٠٨/١.
(٢١) من الآية رقم ٦٢ من سورة التوبة .
(٢٢) من الآية رقم ١٣٥ من سورة النساء
(٢٣) راجع :شرح الجمل ٢٤٨/١.

مسألة :ـ (هل تتقدم الصلة على الموصول) ؟فقد قالوا :ـ

لا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول ،كما لا يجوز أن تتقدم بعض حروف الاسم على بعض .فلما اعترض قاعدتهم قول الله تعالى : (وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين) [٢٤] و(وكانوا فيه من الزاهدين) [٢٥] أو لوا ذلك ، وقالوا : إن لفظ (لكما) ليس دا خلافى الصلة ،وكذلك لفظ (فيه) متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (أل) وليس صلتها مع (أل) كأن الكلام عندهم مكون من تركيبين:

أولهما : إني ناصح لكما .لمن الناصحين .

وثانيهما : وكانوا زاهدين فيه . من الزاهدين .

وهذا ما لا يقبله ذوق ولا ناطق بالبيان فصيح

وكذلك وقع عندهم فى الشعر وهذا يمثل عدم استواء نظرتهم فى التمثيل ،فقد ورد عندهم ذلك كثيرا ،ومنه :ـ

مسألة :ـ تقديم الحال على صاحبها المجرور

ـ منع جمهورهم تقديم الحال على صاحبها المجرور ،فلا يقال عندهم : (مررت جالسة بهند) فلما اعترضهم ما يخالف منعهم مثل ذلك فى قول الشاعر:

(إليّ حبيبا إنها لحبيب) [٢٦]

(فلم يذهبوا فرعا بقتل حبال) [٢٧]

وصفوه بالضرورة – وهذا سائغ عندهم ،لكن ماذا يقولون فى قول الله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس) [٢٨].

إنهم يذهبون إلى تأويلها بما يتناسب وقاعدتهم حتى لا تنخرم فقالوا :

أـ (كافة) حال من الكاف فى (أرسلناك) والتاء زائدة للمبالغة لا للتأنيث[٢٩]

---

(٢٤) الآية رقم ٢١ من سورة الأعراف.
(٢٥) من الآية رقم ٢٠ من سورة يوسف
(٢٦) عجز بيت لكثير عزة . فى ديوانه /٥٢٢.
(٢٧) عجز بيت منسوب لطلحة بن خويلد الأسدى . وراجع :شرح الشواهد للعينى ٣/ ١٥٤. بها مش الخزانة .
(٢٨) من الآية رقم ٢٨ من سورة سبأ
(٢٩) راجع : شرح الاشمونى على الألفية١/٢٩٠ .

ب- (كافة) صفة لمصدر محذوف ،أي :إرسالة كافة . وهذا عند الزمخشرى[٣٠] .

هذا شيء مما يتصل بالقرآن وما أردت التدليل على نظرتهم له بالمثال.

أما ما يتصل بالقراءات فمثالها كمثال القرآن في نظرتهم – وإن كان النحاة لم يتنبهوا إلى أن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ألسنتهم مختلفة ولغاتهم شتى ،فلا ينتقل أحدهم من لغته ولا يحيد عنها ،كما لا يتكلم بغير لسانه ،ولذا كان التخفيف واردا فى قوله – ﷺ – : (نزل القرآن على سبعة آحرف كلها كاف شاف فاقرأوا ما تيسر منه) [٣١].

فرأينا الهذلى يقرأ (عتى حين)[٣٢] والأسدى يقرأ (تعلمون) [٣٣] و(تبيض وجوه وتسود وجوه)[٣٤] و (ألم أعهد إليكم)[٣٥] كلها بكسر المضارعة .ورأينا كذلك الهمز عند التميمى،وعدمه عند القرشي .

وقد درس اللغويون ذلك على المستوى الصوتي – أو اللهجي – وهذا لهم . أما على المستوى النحوي أو التركيبي فنراهم على غير ذلك ، إذ نظروا إلى القراءة من حيث التركيب على حسب قاعدتهم فظهرت قضيتان :

أولاهما : اضطراب القواعد واصطدام الأقيسة مع تلك القراءات ،فتورطوا فى تأويلها فأخرجوها إلى الشذوذ والرداءة والضعف ،فلا يقاس عليها فى نظرهم.

وثانيتهما : تخطئة القارئ واتهامه باللحن – والقراءة سنة لا تخالف.

وأرى أن هذا نتج عن خلط بين منهجين ،فمنهج القراء فى قبول القراءة يخالف منهج النحاة . فالقراءة الثابتة أثراً الصحيحة نقلا يقبلها القراء . أما

(٣٠) راجع : الكشاف ٢٩٠/٣.
(٣١) ورد هذا الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة،فراجعة فى : صحيح البخارى ١٩/٩ ، ٢٠٠/١٤ ،وصحيح مسلم بشرح النووى ١٠٣/٦ ،وراجع فى توجيهه كتاب (القراءات واللهجات /٧-٢٨)
(٣٢) من الآية رقم ٣٥ من سورة يوسف .وراجع القراءة فى شواذ القراءات لابن خالويه /٦٣ .
(٣٣) من الآية رقم ٥٤ من سورة المؤمنون .
(٣٤) من الآية رقم ١٠٦ من سورة آل عمران .
(٣٥) من الآية رقم ٦٠ من سورة يس وراجع :شواذ القراءات /١٢٥.

النحاة فيقبلونها متى كانت فاشية قياسا ،فلم يفرقوا في القراءة بين كونها سنة ،و كونها موافقة درسهم النحوي.

ولو أنهم وضعوا معيارا للصواب محايدا بين المنهجين لما وقع فى ذلك بعضهم فى رده مارد من قراءات أو وصفه إياها بشئ (لو كان فى مكان الضرورات لكان سمجا مردودا ،فكيف به فى الكلام المنثور؟ فكيف به فى القرآن)[٣٦].

ب – الحديث الشريف :

ومثل قولهم فى القراءات قالوا به فى الحديث ،واختلافهم فى التمثيل به كاختلافهم فى القراءة محتجين لرأيهم بأنه قد يروى بالمعنى، أو تختلف روايته وقالوا بورود أكثره مخالفا القواعد بما لم يوازن شعر العرب ،ولكن : ــ

١. ألم ينطق به أفصح من نطق بالضاد ؟.
٢. ألم تختلف رواية المثال فى الشعر ،وكل رواية بني عليها حكم نحوي قد يخالف نظيره وقد يوافقه ؟
٣. ألم تصنع أبيات ليحققوا بها غرضهم فى إثبات قاعدة ما ؟
٤. ألم يستشهدوا بشعر المولدين والمحدثين إما لكسب حظوة أو خوف هجاء؟.

إننا لم نجد نصفة ولا عدلا فيما حكموا به ،فكما أن وجوه القراءات واختلاف ألفاظها ثابت مروي تواترا عنه ﷺ مقرا به ،كان عليهم أن يثبتوا ذلك للحديث أيضا ،ولكن خلافهم فى الأمرين بات جلياً .

ويبدو لي أن موقف اللغويين كان أدق من تعلل النحويين ، فقد عدوا الحديث ثروة لغوية قاموا على درسها ــ ألفاظا وتراكيب ــ منظرين بما ورد فى لغات العرب ــ مألوفها وغريبها.

(٣٦) راجع :الكشاف ٢/٥٤ .

هذا ؛ وإن عددنا ــ من النحويين ــ ابن مالك أنصف وأعدل من كتب فى هذا كما رأينا في (شواهد التوضيح) عنده ، إذ وضعه لما أشكل من إعــراب ولــه وجوه عربية فصيحة .

جـ ـ الشاهد الشعرى والنحو :

ــ أما الشعر ، فالنظرة عندهم فيه مختلفة ــ وقد ترى معي كتب النحاة ومــا اصطبغت به احتجاجا منهم بأنه المثال الأول الذي حفظت به اللغة أخذا بمقولــة :- (الشعر ديوان العرب) فكان الشاهد فيه هو الغالب فى كل أبواب نحوهم التي بحثوها ، وقعدوا لها على ما فيه من خلافات فى الرواية أو اختلافات فى الرأي ، بل إنهم صبغوا ما مثلوا به من شعر بوصفه شاهدا ورد من عصور يحتج بكــلام أهلها– على الرغم من أن فن التدوين لم يكن بعد ..كأنه يشهد لهم على ما قعدوا له مؤيدا ما قرروا تأييده .فإن ندّ عن ما حكموا به شــيء منــه خرجــوه علــى الضرورة – وهي مسوغ لهم وللشاعر– صارفين النظر عن وجود مندوحة تبــيح للشاعر ارتكابها أو عدم وجودها .فإن جاء ذلك الذي في الشعر على مثال نــادر خرجوه على الندرة أو الشذوذ.

أما ما كثر منه وفشا وشاع فإن وافق ما قالوا ارتاحوا له ،وإن خالف خرجوا بالمخالفة إلى حيز التأويل والتفسير أو التقدير بناء على ما قررته القواعد – وإن كان ذلك يخالف طبيعة الشعر والشاعر ،ومعلوم أن الشاعر لا يلتفت إلــى كيفيــة ترتيب ألفاظه وجمله ،بقدر ما يهتم به من الحالة التى هو عليها . (فــلا يســمح لقيود الشعر أن تلزمه حداً معينا لا يتعداه ،بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما سنح له المقام ،ففي أثناء نظمه لا يكاد يفكر فى قيود التعابير إلا بقدر ما يخــدم أغراضه ويعين على الفهم والإفهام[٣٧]،وهذا ما قرره ابــن جنــي وأن (الشــعر موضع اضطرار وموقف اعتذار ،وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله)[٣٨].

(٣٧) راجع :من أسرار اللغة /٣٣٩ وما بعدها .
(٣٨) الخصائص ١٨٨/٣.

فكان عليهم آنئذ أن يلتفتوا إلى الفرق بين المستويين – الشعري والنثري – فيعترفوا بأخطاء الشعراء ،وينحوها جانبا ،لكن التوفيق لم يحالفهم في ذلك ،فذهبوا بحثا عن وجود مسوغات تخلصهم مما ذهبوا فيه مذاهبهم وكانت الضرورة في غالب أمرهم هي المركب الوطيء (فكل ما جاء فى النظم مما تأباه ضوابطهم يمكن حمله عليها)(٣٩).

فكان عليهم أن يتجنبوها ،وإن جاء منها رخصة – كما قال أبوهلال العسكرى – (فإنها قبيحة تشين الكلام ،وتذهب بمائه ،وإنما استعملها القدماء فى أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها ،ولأن بعضهم كان صاحب بداية ،والبداية مزلة ،وما كان أيضا أن تنتقد عليهم أشعارهم ،ولو نقدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها) (٤٠).

وما أحسن قول ابن فارس فى هذا : (ولا معنى لقول من يقول :إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ،وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط . فما صح من شعرهم فمقبول ،وما أبته العربية وأصولها فمردود) (٤١).

هذا موقف اللغويين والنقاد . أما موقف النحاة فمغاير ،وشبهة الخطأ عندهم لا ترقى إلى شواهد الشعراء الجاهليين ومن تلاهم إلى زمن من وقفوا عنده – وهو زمن الاحتجاج .

ومما جاء – دليلا على ما ذكرت – خدمة للقاعدة ما ورد فى كتبهم مسموعا عن ثقات أو أنشده هؤلاء النحاة ،مع اختلاف الرواية أو الاعتراض عليها أو زعم ما سمعوا ،إلى غير ذلك ، ولا ندرى المتجه من ذلك إلا الخدمة لما أثبتوه من قاعدة.

فمن الشواهد ما سمعها سيبويه من الشيوخ أمثال الخليل ويونس وعيسى وغيرهم – وهؤلاء روى عنهم ،ووثق بهم – مع وصف ما روى وورد من

(٣٩) نظرات فى اللغة – طه الراوى – /٢٦.
(٤٠) الصناعتين /١١٣ .
(٤١) الصاحبي /٧٥ .

عبارات أمثال : (قيل كذا – زعم كذا – روي برواية كذا)وغير ذلك من العبارات الموحية بالضعف وعدم الدراية.

خذ مثلا ٠ فى باب ما ينتصب فى التعظيم والمدح ...يقول سيبويه : "وسمعنا بعض العرب يقول (الحمد لله رب العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"(٤٢).. ولو قال :هي عربية لكان أولي وآكد بدلا من قوله (زعم)التى هى مطية الكذب كما قالوا.

وبعد ذلك بقليل يقول :..." وزعم يونس أن من العرب من يقول :
النازلون بكل معترك والطيبين .... "(٤٣) .

وبعدها يقول :وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا:

أخاها إذا كانت غضاباً سمالها ∴ على كل حال من ذلول ومن صعب(٤٤)

وفى بيت مالك بن خويلد الخناعى : – وقيل :لأبى ذؤيب:

يامىً لا يعجز الأيام ذو حيد ∴ فى حومة الموت رزام وفراس

يقول الأعلم – تعليقا على البيت : " ووقع فى إنشاد البيت الأول غلط ، وهو قوله : (ذو حيد) والصواب : مبترك ،وهو الأسد المبارك ... وتمام البيت الذى وقع فيه الغلط :

يامىً لا يعجز الأيام ذو حيد ∴ بمشخر به الظيان والآس(٤٥)

وجاء على هذا النهج كثير فى مواضع من الكتاب.

ومما جاء على خلاف المنهج فى الاستشهاد – ما رأيناه من الشاهد الواحد الذى استشهد به سيبويه لإبراهيم بن هرمة القرشي – وهو من آخر الحجج الذي ختم الشعر بهم كما نقل ثعلب عن الأصمعى(٤٦).

---

(٤٢) الكتاب ٢٤٩/١
(٤٣) من قول الخرنق بنت هفان : النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر الكتاب ٢٤٩/١ .
(٤٤) السابق ٢٥٠/١.
(٤٥) الأعلم على الكتاب ٢٥١/١.
(٤٦) راجع :الاقتراح /٧٠والبيت هو
أنصب للمنية تعتريهم ∴ رجالي أم هم درج السيول

ومن ذلك أيضا ما استشهد به النحاة دون نسبة غير معروف قائله ،خروجا على قانون الاستشهاد الصحيح على إثبات الفصيح.

انظر ما قاله الأنباري فى بيت الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي ∴ ..... [٤٧]

"هذا البيت غير معروف ،ولا يعرف قائله ،فلا يكون حجة " وكم من الشواهد وردت غير منسوبة – لا نقرها ولا نأخذ بها – لا فى هذا الموضع من الشاهد ولا فى غيره ،ولا على لسان الجمهور بصري وكوفي[٤٨] وانظر ما قاله المعلق على كلام الأنباري ترى كأنه يؤيد ما رأه الكوفيون – وهذا أولى ،فالبصريون ليسوا حجة على كل العرب إنما هو تعصب لمذهب.

= ومن ذلك أيضا ما رواه سيبويه – منسوبا لجرير – وهو قوله :

أيهات منزلنا بنعف سويقة ∴ كانت مباركة من الأيامى

وليس فى ديوان الشاعر ،وهي رواية الكتاب[٤٩]،وأما رواية ابن جني في الخصائص[٥٠] :

هيهات منزلنا ∴ ..... الأيام

= ومنه أيضا قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ∴ فقد تركتك ذا مال وذا نشب

فالبيت ورد فى شعرين مختلفين . أحدهما لأعشى طرود ،والآخر مختلف فى قائله ،فقيل عمرو بن معد يكرب ،وقيل العباس بن مرداس ..وقيل :زرعة بن السائب ، وقيل :خفاف بن ندبة[٥١].

فنصب درج السيول على الظرف مع اختصاصه تشبيها له بالمكان. راجع :الكتاب ٢٠٧/١ (بولاق).

(٤٧) الانصاف ٥٨٣/٢.

(٤٨) من تعليق الشيخ محيى الدين على البيت المذكور ٣٨٥/٢ بتصرف فى العبارة والنقل .

(٤٩) الكتاب ٢٠٦/٤.

(٥٠) الخصائص ٤٥/٣.

(٥١) الكتاب ٣٧/١ وراجع :الخزانة ١٦٤/١-١٦٦.

= ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما ∴ عندك راض والرأي مختلف

فقد اختلف فى نسبته ،فنسبه سيبويه[٥٢] لقيس بن الخطيم ،ونسبه القرشي[٥٣] والبغدادى[٥٤] لعمرو بن امرئ القيس ،ونسبه الأنباري[٥٥] لدرهم بن زيد الأنصارى.

ومنه :ما نسبه سيبويه[٥٦] لعمر بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعود أريكة ∴ تنخل فاستاكت به عود إسحل

وهو في ديوان طفيل الغنوي[٥٧].

وعلى تلك الشاكلة الكثير مما استشهد به فى الكتاب.

هذا ؛ومما يستغرب له ما رواه البغدادي – وجاء غير منسوب – عن قول الشاعر:

حذر أمورا لا تخاف وآمن ∴ ما ليس منجيه من الأقدار

قال البغدادي : "يروى عن اللاحقي أنه قال :سألني سيبويه عن شاهد فى تعدي (فعلُ) فعملت له هذا البيت " فهو مصنوع له[٥٨]

هذا ؛ وإن كنت لاأطمئن لتلك الرواية – مع كثرة ورودها في كتب النحو ، وعلى ألسنة النحاة ، فورودها قد يحمل عليه وجوب إعادة النظر في أغلب ما جاء في كتب النحو.

بل يمكن لنا ان نقول :إن العهدة على من صنع ، لاعلى من سمع وأنشد ، وهذا مفهوم مما أورده البغدادي في خبر هذا البيت ، وماذكره من رد يعد انتصارا لسيبويه في إنشاده البيت .الأمر الذي جعل خبر الرواية ، وما جاء فيه مستبعدا

---

(٥٢) الكتاب ٧٤/١.
(٥٣) جمهرة أشعار العرب / ١٣٧.
(٥٤) الخزانة ١٩٣/٢
(٥٥) الإنصاف /٦٥ .
(٥٦) الكتاب ٧٨/١ .
(٥٧) أنظر الديوان /٣٧ وراجع الأعلم ٤٠/١.
(٥٨) راجع : الخزانة ١٧١/٨ وشرح شواهد شروح الألفية للعينى ٥٤٣/٣ ففيهما خبر البيت.

عند ناظر الجيش ،فقال :"فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد،لايثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله" ..... إلى آخر ما قال(٥٩).

أما ما استشهد به – مع اختلاف روايته – فكثير ،خدمة للقاعدة ، ومن ذلك:

ما جاء فى باب الإشباع فى الجرو الرفع من قول سيبويه :" ومما يسكن فى الشعر... "(٦٠) قال الراجز :

إذا اعوججن قلت : صاحب قوم ∴ بالدو أمثال السفين القوم

فقد روي البيت برواية أخرى (صاح قوم)على الترخيم ،وعليها فلا شاهد فيه وقال بعد ذلك : " .... وقد يسكن بعضهم فى الشعر ويشم ،وذلك قول امرئ القيس(٦١):

فاليوم أشرب غير مستحقب ∴ إثما من الله ولا واغل

فقد روي : (فاليوم أسقى) كما روى : (فاليوم فاشرب) كأن امرأ القيس يخاطب نفسه بعد أن تحلل من نذره ،وعليهما لا شاهد.

ومن ذلك أيضا – فى رواية سيبويه – قوله رؤبة ...

ضخم يحب الخلق الأضخما(٦٢) .

ففي رواية ابن بري (ضخما)بالنصب ،لأن قبله (أصما) (٦٣)، وكذلك (الأضخما) بفتح الهمزة ،فقد وردت بكسرها(٦٤).

وإليك ما نقله ابن منظور عن ابن سيدة . قال : " فأما ما أنشده سيبويه من قول رؤبة (ضخما يحب الخلق الأضخما)فعلى أنه وقف على الأضخم – بالتشديد – كلغة من قال : رأيت الحجرّ ،وهذا محمدّ ،وعامرّ وجعفرّ ،ثم احتاج فأجراه فى

(٥٩) راجع :تمهيد القواعد ٢٧٣٢/٦ والأعلم على الكتاب ٥٨/١ وابن يعيش ٧١/٦ والكافى فى الإفصاح ٣/ ٩٨١ .
(٦٠) الكتاب ٢٠٣/٤ وراجع الخصائص ٧٥/١.
(٦١) فى ديوانه /١٢٢، ٢٥٨ وراجعه فى الخصائص ٧٤/١ – ٣١٧/٢ ،٣٤٠ – ٩٦/٣ والخزانة ٥٣٠/٣ وابن يعيش ٤٨/١ والهمع ٥٤/١ .
(٦٢) ملحقات ديوان رؤبة /١٨٣ وراجع الكتاب ٢٩/١.
(٦٣) من قوله: (ثمت جئت حية أصما) وراجع :اللسان ٢٥/٩ ،وراجع البيت وروايته فى ديوان الشاعر /١٨٣ .
(٦٤) الكتاب ٢٩/١ هامش (٥) .

الوصل مجراه فى الوقف،وإنما اعتد به سيبويه ضرورة ،لأن إفقلاّ – مشـــددا – عدم فى الصفات والأسماء ٠ وأما قوله : (ويروى الإضخما) فليس موجها على الضرورة لأن (إفعلاً)موجود فى الصفات ،وقد أثبته هو فقال (إرزب)صفة ،مـــع أنه لووجهه على الضرورة لتناقض ،لأنه أثبت أن (إفعلا) مخففا عدم فى الصفات ولا يتوجه هذا على الضرورة إلا أن تثبت أن (إفعلاً) مخففا فى الصفات ،وذلك ما قد نفاه هو ،وكذلك قوله : (ويروى الضخماّ)لا يتوجه على الضرورة لأن (فعـــلاّ) موجود فى الصفة ،وقد اثبته هو فقال : والصفة خدبّ ،مع أنه لو وجهـــه علـــى الضرورة لتناقض ،لأن هذا إنما يتجه على أن فى الصفات (فعلاّ) وقد نفاه أيضا إلا فى المعتل وهو قولهم (مكان سوى)فثبت من ذلك أن الشـــاعر لـــو قـــال : الإضخما والضخما كان أحسن ،لكن سيبويه أشعرك أنه قد ســـمعه علـــى هـــذه الوجوه الثلاثة " ..... إلى أن قال : "وهذا التحريـــف كثيـــر عـــنهم فـــاش مـــع الضرورة فى استعمالهم "[٦٥] .

= ومن ذلك قول الفرزدق فى رواية سيبويه :

منـــا الـــذي اختيرالرجـــال سماحـــة ∴ وجـــودا إذا هـــب الريـــاح الزعـــازع

فقد رواه البغدادى فى الخزانة برواية (ومنا الذي)وأرى أنها الصحيحة جريا على وزن البيت[٦٦]...

ومنه ما جاء فى باب ما يحتمل الشعر[٦٧] فى قول العجاج :

– قواطنا مكة من ورق الحمى –

فجاء فى باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل برواية: (أو الفا مكة من ورق الحمى).

ونسى أنه مثل بالرواية الأولى فقال : " وقد جعل بعضهم (فعالا) بمنزلة (فواعل) فقالوا : قطان مكة "[٦٨] – وكان الأولى له أن يقول :ألاف مكة .

(٦٥) اللسان (ضخم)٤/٢٥٦٤ .
(٦٦) راجع الكتاب ١/٣٩ والخزانة ٣/٦٧٢ .
(٦٧) الكتاب ١/٢٦ .
(٦٨) السابق ١/١١٠ .

ومنه ما استشهد به – فى باب ما يجري على الموضع لاعلى الاسم الذى قبله – من قول عقيبة الأسدى:

معـــاوي إننـــا بشـــر فأســـجح ∴ فلســـنا بالجبـــال ولا الحديـــدا

فهنا القصيدة منصوبة – وعليها شاهد سيبويه – أما الرواية الثانية فوردت فى قصيدة مجرورة فيها بعد هذا البيت :

أكلـــتم أرضـــنا فجزرتموهـــا ∴ فهـــل مـــن قـــائم أو مـــن حصـــيد

هذا ؛وإن كان الشنمترى قد دافع عن سيبويه فى نقله عن الـرواة، إلا أنـه يمكن القول بأنه لم يوثق ما نقله عمن رواه . فاحتج بقول منشد لا بقول شاعر ، وهنا وقع التصحيف[٦٩]،ولا ندرى :أى الروايتين أصح ؟!.

= ومنه :ما استشهد به فى باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهـاره بعد حرف) [٧٠]من قول الشاعر :

فـإن تـك فـى أموالنـا لا نضـق بهـا ∴ ذراعـا ،وإن صـبرٌ فنصـبر للصـبر

فقد ورد فى الأمالي الشجرية برواية :

إن العقـل في أموالنـا لا نضـق بـه ∴ .....

أراد :إن يكن العقل ،أى :إن تكن الدية ..... [٧١]

ومنه :ما جاء في (باب يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) فى قول القطامى :

فكـــرت تبتغيـــه فوافقتـــه ∴ علـــى دمـــه ومصـــرعه الســـباعا

هذه رواية سيبويه ،أما رواية الديوان فجاءت[٧٢]:

فكـــرت عنـــد فيقتهـــا إليـــه ∴ فألفـــت عنـــد مربضـــه الســـباعا

(٦٩) راجع :الكتاب ٣٤/١ (بولاق) والأعلم بهامشه ٣٤/١ والخزانة ٣٤٣/١ ومـا يقـع فيـه التصحيف /٢٠٧ .
(٧٠) الكتاب ٢٥٩/١ .
(٧١) راجع الأمالى الشجرية ٢٣٦/٢ .
(٧٢) ديوان القطامى ٤/١ .

قال سعيد بن أوس (أبوزيد) الأنصاري في النوادر : " والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواة فيها ... وذكر البيت .. [٧٣]" وقال قبل : " وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوي أنها تجوز على بعد فى القياس فربما غير الرواية... وبعد أن ذكر البيت قال: "فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال وهو كثير.."[٧٤].

= ومنه ما جاء فى (هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) ...من قول الشاعر :أمية بن أبي الصلت

سلامك ربنا في كل فجر ∴ بريئا ما تغنثك الذموم

وهى رواية سيبويه[٧٥]،أما رواية الديوان فجاءت[٧٦] :

سلامك ربنا في كل فجر ∴ بريئا ما تليق بك الذموم

= ومن ذلك أيضا ما جاء فى باب (بدل المعرفة من النكرة.....)واستشهد بقول الفرزدق :

ورثت أبي أخلاقه عاجل القرى ∴ وعبط المهاري كومها وشبوبها

فهذه رواية الكتاب[٧٧]أما رواية الديوان فجاءت [٧٨]:

..... ∴ وضرب عراقيب المثالي شبوبها

=وفى باب(ما ينتصب على التعظيم والمدح[٧٩])استشهد بقول أمية بن أبىعائذ:

ويأوي إلى نسوة عطل ∴ وشعثا مراضيع مثل السعالي

على قول الخليل : أذكرهن شعثا على أنه فعل لا يستعمل إظهاره ،لكنه ذكر هذا البيت قبل ذلك فى باب (ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام)..... قال[٨٠]: "والبيت لأمية بن أبي عائذ :

---

(٧٣) النوادر / ٥٢٦ .
(٧٤) السابق / ٥٢٧ .
(٧٥) الكتاب ٣٢٥/١ .
(٧٦) الديوان ٨٥٤ .
(٧٧) الكتاب ١٦/٢ .
(٧٨) ديوان الفرزدق /٦٦.
(٧٩) الكتاب ٦٦/٢ .
(٨٠) الكتاب ٣٩٧/١ .

ويـــــأوي إلى نســـــوة عطـــــل ∴ وشـــعث مراضـــيع مثـــل الســـعالى

بجر (شعث) على الصفة ،وهذا من تحريف النحاة جرياً على البـاب الـذى وضعت له القاعدة فرواية البيت الواردة فى الديوان لا مجرورة ولا منصوبة بـل هى مرفوعة ،ونصها[٨١] :

لـــه نســـوة عـــاطلات الصـــدور ∴ عـــوج مراضـــيع مثـــل الســـعالي

= ومنه مـا جـاء فـي بـاب (الحـروف الخمسـة التـى تعمـل فيمـا بعدها...)مستشهدا بقول الأعشى:

فـى فتيـة كسـيوف الهنـد قـد علمـوا ∴ أن هالـك كـل مـن يحفـى وينتعـل

وجاء البيت فى الديوان[٨٢] برواية :

..... ∴ أن لـيس يـدفع عـن ذي الحيلـة الحيـل

مع أن رواية الديوان صالحة –شاهدة على المسألة[٨٣]،ولاندري لـم جـرى عليها التغيير والتحريف الذي درج عليه هؤلاء؟

= ومنه ما جاء فى نفس الباب من قول النابغة[٨٤] وأنشده رؤبة رفعا: قالت :

ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا ∴ إلى حماتنـــا ونصـــفه فقـــد

على جواز إلغاء (ليت) عن عملها ،لكنه ورد برواية أخرى في (ونصـفه) بلفظ : (أو نصفه) فيجعلونه شاهدا على إعطاء (أو)معنى الواو. وإليك ما علق به ابن جني في قوله : " ...ولعمري : إن كذا معناه ،وكيف لا يكون كذلك ولابـد منه ،وقد كثرت فيه الرواية أيضا بالواو : ونصفه ،لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه من كون الشك فيه ،وهو أن يكون تقديره :ليتمـا

---

(٨١) ديوان الهذليين ١٨٤/٢ .
(٨٢) ديوان الأعشى /٤٥ .
(٨٣) راجع المسألة والبيت فى الكتاب ٢٨٢/١، ٤٤٠، ٤٨٠ (بولاق) وشـرح الرضـي علـى الكافية ٣٥٩/٢ والخزانة ٥٤٧/٣ والإنصاف ١٩٩/١ وانظر ما علق به محققه على البيت ..
(٨٤) ديوانه /٢٤ وراجع : الأزهية /١١٤،٨٩ والأغاني ٣١/١١ والانصاف ٤٧٩/٢ وتخليص الشواهد /٣٦٢ والخزانة ٢٥١/١٠، ٢٥٣ والخصائص ٤٦٢/٢ وشرح عمدة الحـافظ /١٣٥ واين يعيش ٥٨/٨ والهمع ٢٢٠/١ .

هذا الحمام لنا (إلى حمامتنا) أو هو ونصفه ..... ودعانا إلى هذا التأول السعي فى إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها "[٨٥] .

= ومنه ما جاء فى باب (كم) من قول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاما ∴ فقد ذهب المسرة والفتاء

وهذه روايته فى الكتاب[٨٦] لكن ورد قبل ذلك فيه برواية [٨٧]:

..... ∴ فقد أودى المسرة والفتاء

وفى رواية ثالثة ذكرها ابن يعيش[٨٨] (فقد ذهب اللذاذة والفتاء).

هذا ،وإن كانت الرويات بعيدة عن محل الشاهد إلا أنها محل انتقاد فى أيها نأخذ بها ،وبخاصة أن البيت اختلف فى نسبته ،فمرة ينسبه سيبويه للربيع بن ضبع الفزاري ،وعليه من جاء بعده من الشراح،ومرة ينسبه ليزيد بن ضبة[٨٩]، فهذا يأخذ بنا إلى استبعاده .

ومنه – فى نفس الباب[٩٠]– قول امرئ القيس :

ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا ∴ فألهيتها عن ذي تمائم مغيل

وفى رواية[٩١] :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ∴ فألهيتها عن ذي تمائم محول

وليس هذا ما عليه الكلام ،إنما الخلاف فى رواية جر (مثل) بعد الفاء فى غير جواب الشرط ،وهذا ما استشهد به النحاة .أما رواية الديوان فجاءت :

(فمثلك ..... مغيل) بنصب(مثل)وعليها لا شاهد فيه.

---

(٨٥) الخصائص ٤٦٢/٢ .
(٨٦) ١٦٢/٢ .
(٨٧) ٢٠٨/١ .
(٨٨) شرح المفصل ٢١/٢ وراجع الخزانة ٣٠٦/٣ والعيني ٤٨١/٤ والهمع ٢٧٢/٢.
(٨٩) الكتاب ١٦٢/٢ وقارن به فى ٢٠٨/١ .
(٩٠) الكتاب ١٦٣/٢ .
(٩١) الارتشاف ١٧٤٦/٤ وانظر :ديوان امرئ القيس / ١١٣ وراجع :الأفعال للسرقسطي ٣٣٤/١ وجواهر الأدب /٩٥ والدرر اللوامع ٢/ ٣٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٩/١ والاشموني ٢٣٢/٢ وتمهيد القواعد ٣٠٥٦/٦ .

= ومما ورد – مع تغيير فى روايته خدمة للشاهد الذي رأوه ما جاء فى (باب الجزاء) [٩٢] وأن الجواب لا يكون إلا بفعل أو بالفاء،ومثل له بقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ∴ والشر بالشر عند الله مثلان

مع أن البيت لم يقله صاحبه – حسان بن ثابت كما نسبه سيبويه له – وليس فى ديوانه، وروته جماعة لكعب بن مالك الأنصارى[٩٣]،بل هو من عمل النحاة وصنعهم – فيما رواه الأصمعي عن يونس ،ونقله الكرماني فى موشحه ..

وليس الكلام هنا عن نسبته ،إنما هو فيما غيره النحاة ،فهذه الرواية جاءت على حذف الفاء من الجواب ضرورة ،مع أن الرواية الأخرى التي غيرها النحاة :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره ∴ .....

بالفاء – ولا ضرورة فيها –

وهنا يقول أبوزيد الأنصارى" وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم : من يفعل الخير ... قال "فسألته عن الرواية الأولى ،فذكر أن النحويين صنعوها ..." [٩٤].

= ومما غيرت روايته ما استشهد به فى (باب آخر من أبواب إن) وكسر همزتها لدخول اللام فى خبرها من قول الشاعر:

ما أعطيانى ولا سألتهما ∴ إلا وإني لحا جزي كرمي

(٩٢) الكتاب ٦٥/٣

(٩٣) فى ديوانه /٢٨٨ (وقد ورد عن المبرد فى حذف الفاء قولان أحدهما : جواز حذفها فى الشعر وغيره .. وثانيهما : عدم جواز حذفها حتى في الشعر . وروي عن الأخفش جواز حذفها فى الكلام إذا علم).

(٩٤) النوادر /٢٠٨ وراجع الخزانة ٦٤٤/٣ ،٥٤٧/٤ والخصائص ٢٨٣/٢ وفى ابن يعيش ٣/٩ "وربما حذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاء وهى مرادة..." أخذا بقول المبرد الأول ،وراجع :شرح ابيات سيبويه ١٠٩/٢ وشرح شواهد المغني ١٨٧/١ والمقتضب ٧٢/٢ والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ وسر الصناعة ٢٦٤/١ والمقرب ٢٧٦/١ والمحتسب ١٩٣/١ والارتشاف ١٨٧٢/٤ والبحر المحيط ٢٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣ .

فقد روى (ألا وإني) وقال المبرد عن تلك الرواية بأنها خارجة عن ذلك التفسير(٩٥)،وإن كانت الرواية الأولى أصلح من جهة المعنى فى نظر صاحب الكتاب ،وتبعه فى ذلك ابن مالك(٩٦).

= ومنه كذلك ما سمعه سيبويه – إنشادا – ممن ينشده من بني عم الشاعر مالك بن الريب وهو قوله :

ألا ليت شعري هل تغيرت الرحا ∴ رحا الحزن أو أضحت بفلج كما هيا

وهى روايته(٩٧)،أما الرواية الأخرى : (..... أم أضحت).

وهذه لا شاهد فيها إلا على الاستئناف والانقطاع وهو جائز ،ومجيء (أو) مع (هل) يخرجها عن ذلك(٩٨).

هذا ؛ وقافية البيت الذى رواه سيبويه – بروايته – هى قافية قصيدة قالها مالك بن الريب وهو مريض – وورد فيها كلام كثير – بلفظ (٩٩):

فياليت شعري هل تغيرت الرحا ∴ رحا المثل أو أمست بفلج كما هيا

وفى بيت سمع من يقوله – من العرب – للأخطل : ــ

فإن تبخل سدوس بدرهميها ∴ فإن الريح طيبة قبول

على منع (سدوس)من الصرف حملا على معنى القبيلة . أما رواية الديوان(١٠٠) فجاءت : ــ

فإن تمنع سدوس درهميها ∴ فإن الريح.....

بتنوين (سدوس) وصرفها حملا على معنى الحي ،علما بأن الروايتين لا يتغير بحرهما فالبحر (الوافر) جاء مقطوف العروض والضرب ،فيبدو أن الرواية

(٩٥) المقتضب ٣٤٥/٢ .
(٩٦) راجع :شرح عمدة الحافظ /١٣٠ .
(٩٧) الكتاب ١٧٨/٣ .
(٩٨) راجع :الخزانة ٣١٩/١ .
(٩٩) انظر : ذيل الأمالي والنوادر /١٥٣ .
(١٠٠) الديوان /٣٧٣ .

الأولى دخلها التحريف لأجل القاعدة لا غير ، وهو ما يظهر من قول الأعلم – تعليقا على البيت " ... ولو أمكنه الحمل على معنى الحي والصرف لجاز "[١٠١] .

= ومن ذلك ما جاء فى بيت جرير[١٠٢]،ونسبه سيبويه للراعي . وهو قوله:

وريشي منكم وهواى معكم ∴ وإن كانت زيارتكم لماما

ويروى : (فريشي منكم وهواي معكم)

بتسكين عن (مع) فى الروايتين . إلا أن سيبويه جعل تسكينها مما يضطر إليه الشاعر ،فكانت مثل (هل) و (قد) ولو كانت اسما لنصبها أونونها ؛إذ جاءت مفردة غير مضافة مع أن تسكين العين فيها – ذاهبة مذهب الحروف – لغه غنم – وهم بطن من تغلب بن وائل – وعامة ربيعة[١٠٣] فجاء التسكين على لغة قوم ،ولم يكن الشاعر مضطرا لذلك ،وإن اضطر فإنه لا يعدم من النحويين من يطلب له تأويلا أو يتكلف له قياسا أو يجعله على بابه من الضرورة. جاء فى الارتشاف : " ولم يحفظ سيبويه أن السكون لغة فزعم أنه لا يكون إلا فى الضرورة "[١٠٤] وقال ابن هشام به فى المغني[١٠٥]..

= ومما جاء على ذلك –أخذا بإحدى الروايتين وتمشيا مع ما مثلوا به من مفردات ما ورد فى (باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد)وقوله فى النسب إلى (عضة)عضوى – على أنها محذوفة اللام معتلة ،مستشهدا بقول الراجز :

هذا طريق يأزم المآزما ∴ وعضوات تقطع اللهازما

(١٠١) الأعلم على الكتاب ٢٦/٢ وراجع :المقتضب ٣٦٤/٣ والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٤٦٤/٢ .

(١٠٢) ديوانه /٥٠٦ .

(١٠٣) راجع :ابن يعيش على المفصل ١٢٨/٢ هـ ١ والارتشاف ١٤٥٧/٣ والمغني ٣٣/١ والمساعد ٥٣٥/١ .

(١٠٤) ١٤٥٧/٣

(١٠٥) انظر:المغني بحاشية الدسوقي ٣٢٩/١ واللسان (معع)٤٢٣٤/٦ .

وهذا على رواية الكتاب، أما الرواية الأخرى فقد وردت[١٠٦] :

..... ∴ وذا عصـــــوات تمشـــــق اللـــــهازما

وعصوات جمع (عصا) ،وعلى تلك الرواية لا شاهد فى البيت.

= ومن ذلك – مع اختلاف في روايته وما خرجه النحاة عليه مـا ورد فـى الكتاب فى باب (النون الخفيفة والثقيلة)شاهدا على الخفيفة[١٠٧]بيت الأعشى :

فإيـــــاك والميتـــــات لا تقربنهـــــا ∴ ولا تعبـــــد الشـــــيطان والله فاعبـــــدا

وعجز البيت عجز لتاليه ،فروايته فى الديوان[١٠٨] :

فإيـــــاك والميتـــــات لا تقربنهـــــا ∴ ولا تأخـــــذن ســـــهما حديـــــدا لتفصـــــدا

وذا النصـــــب المنصـــــوب لا تنســـــكنه ∴ ولا تعبـــــد الأوثـــــان والله فاعبـــــدا

على تقدير (والله فاعبدن) بإرادة النون ،وهذا يخالف ما اتفقوا عليـه وهـو منع تقديم المفعول على العامل المؤكد بالنون[١٠٩]،وقدم هنا محافظة على الـوزن أو لما أسموه بالضرورة وخرجه الرضي على أن في الكلام (أما)مقدرة .كأنه قال : وأما الله فاعبده ،أو (فاعبداه) على أنه لم يرد النون الخفيفة ،بـل علـى إرادة خطاب الواحد بخطاب الاثنين كما ذكر السهيلى[١١٠].

ومما جاء فى الكتاب بروايتين – شاهد على مسألتين مختلفتين –ما أنشده سيبويه فى باب (ما يحذف من آخره حرفان....)[١١١]وهو ما يسمى بـالترخيم ، من قول الراجز :

(يا نعم هل تحلف لا تدينها)

(١٠٦) راجع اللسان ٧٤/١ (أزم) والبغداديات /١٥٨، ٥٠٤ وشـرح الملـوكي / ٤١٧،٤٢٠ وجواهر الأدب /٩٦ والكامل ٥١/٣ .
(١٠٧) الكتاب ٥١٠/٣ .
(١٠٨) ديوان الأعشى /١٣٧ .
(١٠٩) فى شرح الكافية ١٢٨/١ "ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنـون تأكيـد مشددة أو مخففة ،فلا يقال :زيدا اضربن"
(١١٠) الروض الأنف ٢٣٧/١ .
(١١١) الكتاب ٢٥٧/٢ .

فاستشهد به هنا على ترخيم (نعمان) ،وأنشده فى باب (النون الثقيلة والخفيفة) [١١٢] برواية :هل تحلفن يا نعم لا تدينها .

ليكون شاهدا على توكيد (تحلفن)بالنون .

ولا ندري :أي الروايتين فى البيت أصل حتى يكون شاهدا على بابه ؟وإذا كانت إحداهما أصلا ،فلم غيرت إلى الأخرى ؟ألم يكن هذا من باب التزييف والكذب على العرب بما لم يقولوه ؟ وربما لم يكن للروايتين وجود ،فيكون هذا – وغيره كثير – من صنعهم واجترائهم على من أخذوا عنهم ،واللغة سليقة وسجية لا تتحمل كذبا .

= وفى نفس الباب من الكتاب يستشهد على توكيد الفعل بالنون لزيادة (ما) التى هى بمنزلة اللام –فى نظره – في قول من قال – وعده مثلا – :

(فى عضة ما ينبتن شكيرها)

وهوليس بمثل ،فقد جاء صدراً لبيت مرة ،وعجزاً لبيت مرة أخرى... فجاء فى الخزانة صدرا لبيت برواية[١١٣] :

ومن عضة ما ينبتن شكيرها ∴ قديما ويقتط الزناد من الزند

أما الرواية التى جاء فيها عجزا فى قول من قال :

إذا مات منهم سيد سرق ابنه ∴ ومن عضة لا ينبتن شكيرها

ولهذا التغيير والتحريف لم يرد هذا البيت – ولا شطره – عند شراح أبيات الكتاب .

= وفى باب (ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ... [١١٤]) يذكر بيت امرئ القيس :

---

(١١٢) الكتاب ٥١٤/٣ .

(١١٣) الخزانة ٤٨٩،٥٦٦/٨٣،٤/١ وراجع ما جاء تعليقا عليه فى تضاعيف الصحيفة من شرح ابن يعيش على المفصل ٥/٩ والتصريح ٢٠٥/٢ وشرح الرضي على الكافية ١٥٢/٢ ، ٤٣٥/٤ وشرح الكافية الشافية ١٤٠٧/٣ والتبصرة والتذكرة ٤٣١/١ وشروح سقط الزند ١٤٧١/٤ والأشموني ٢١٧/٣ والارتشاف ٦٥٩/٢ والنكت ٦٤/٣ .

(١١٤) الكتاب ٢٠٣/٢ .

سـريت بهـم حتـى تكـل غـزيهم ∴ وحتـى الجيـاد مـا يقـدن بأرسـان

شاهدا على أن (غزى) اسم جمع لـ (غاز) إذ (فعيل) ليس مما يكسر عليها الواحد إلا شذوذا ،ولا يكاد يقع مع قلته إلا فى جمع (فعل) لكثرة دورانه فى الكلام .

وقبل ذلك – بكثير – ذكره شاهدا على إعمال (حتى) فيما بعدها ،فنصب بها – برواية أخرى(١١٥):

سـريت بهـم حتـى تكـل مطـيهم ∴ وحتـى الجيـاد مـا يقـدن بأرسـان

على أن (حتى) الأولى عاملة ،والثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة ..وقال ابن السيد:- إن (حتى) الأولى إبتدائية كالثانية ،وما بعدها مرفوع عطفا على جملة (سريت)... وليس هذا موضع الخلاف ،إنما موضعه اختلاف الرواية بين (غزيهم) و(مطيهم) فـ (غزى) اسم جمع و(مطى) اسم جنس للجمع .

وهنا يقع الغلط الذي تحدث عنه السيرافي عند شرحه البيت ،إذ (مطي) لا يتوهم فيه التكسير ،فلا يقع موقع (غزي) فأي الروايتين محل الشاهد هنا ؟هل رواية الديوان – إن كان سماعها صحيحا ،أو الرواية الأخرى ،وعلى أيهما أعتمد محل الشاهد ؟.

= هذا ،وقد ورد البيت برواية ثالثة ذكرها الأنباري فى الباب التاسع والثلاثين – باب حتى –ـ وهى:

مطـوت بهـم حتـى تكـل ركـابهم ∴ وحتـى الجيـاد مـا يقـدن بأرسـان

وتلك بعيدة عما استشهد به سيبويه وغيره .

= هذا بعض من كثير رأيناه من الشواهد الشعرية – اختلفت روايته أو تعددت نسبته – قاله الشعراء أو صنع لأجل ما أراده النحاة متضمنا خلافا أو شذوذا أو خروجا عن قاعدة ملقبا فى نظرهم بما أسموه (الضرورة)

(١١٥) الكتاب ٤١٧/١ وراجع : ديوان الشاعر /١٤١-١٤٣ وشرح الديوان /١١٧ وأسرار العربية /٢٦٧ والمقتضب ٣٩/٢ والهمع ١٨٢/٣ وجواهر الأدب /٤٠٤ .

وظننا بتلك الشواهد إما أن يكون النحاة وضعوها أو غيروا موضع الشاهد فيها ،ليضعوا القواعد حسب ما شاء لهم .

وقد سبق أن ذكرنا ما جاء فى النوادر : " وهذا شيء يصنعه النحويين ليعرفوك كيف مجراه متى وقع فى شعر "[١١٦].... كما سبق أن ذكرنا ما أنشده أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم [من يفعل الخير فالرحمن يشكره] قال : " فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها ،ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها "[١١٧] ،وبهذا المعنى قال السيوطي: " = وقد وضع المولدون أشعارا ،ودسوها على الأئمة ،فاحتجوا بها ظنا أنها للعرب"[١١٨].

وقد يكون التصحيف والتحريف الناتج عن خطأ فى السماع قد دخل تلك الأشعار ، والأصل فى الرواية أن تكون مبنية على الضبط والوثوق ،واعتبار القول مبنيا على معرفة أوضاع العربية ،والإحاطة بقوانينها – وإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية .

هذا أمر؛ والأمر الآخر ،أن اللغويين عامة والنحويين منهم خاصة لم يفصلوا بين الشعر والنثر فى تقعيدهم القواعد،فخلطوا بينهما مما أدى إلى الاضطراب في الأحكام ،وليس منهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر الذى صحته روايته ونسبته إلى الفصحاء ،بل اعتمدوا على الشواهد الشعرية والأمثلة التى اصطنعوها – واصفين ذلك بما أطلقوا عليه الضرورة أو غيرها – كما سبق أن ذكرنا .

أقرأ – إن شئت– ما قاله ابن فارس فى رسالة (ذم الخطأ فى الشعر) : "والذى دعانا إلى هذه المقدمة أن ناسا من قدماء الشعر ومن بعدهم أصابوا فى أكثر ما نظموه من شعرهم ،وأخطأوا فى اليسير من ذلك ،فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها ،ويتمحلون لذلك تأويلات ،حتى صنعوا فيما ذكرنا أبوابا ،وصنفوا فى ضرورات الشعر كتبا ... إلى أن قال : "فيقال لجماعتهم: ما الوجه فى إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعر ؟ وما الفرق بين

(١١٦) النوادر /٣١ وراجع الشعر والشعراء ٩٨/١ .
(١١٧) المرجعان السابقان .
(١١٨) الاقتراح /٢١ وراجع :فصول فى فقه العربية / ١٦٢ .

الشاعر والخطيب والكاتب ؟ ....فإن قالوا : لأن الشعراء أمراء الكلام ،قيل :ولم لا يكون الخطباء أمراء الكلام ؟ وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام ،لم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا ،ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟

فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك ،لأنه يريد إقامة وزن شعره ،ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره ،قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعرا لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول فى شعره ما لا يجوز ،وما لا تجيزونه أنتم فى كلام غيره.

فإن قالوا :إن الشاعر يعن له معنى ،فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح المعيب قيل لهم : هذا اعتذار أقبح وأعيب ،وما الذى يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتا على الصواب ،أن يتجنب ذلك البيت المعيب ،ولا يكون فى تجنبه ذلك ما يوقع ذنبا أو يزري بمروءة " إلى أن قال : " وهذا كثير ،وليس الغرض من إثباته لكثرته وشهرته،ولكن الغرض الإبانة عن أن الشعراء يخطئون كما يخطئ الناس، ويغلطون كما يغلطون،وكل الذى ذكره النحويين فى إجازة ذلك والاحتجاج له ، جنس من التكلف "[١١٩] .

أما الأمر الثالث : – وهو خاص بسيبويه وكتابه الذى يعد أول كتاب فى النحو وصل إلينا ،وتتبعه من بعده بالشرح والتفسير والتحليل ،فكثيرا ما يشير إلى تشدده فى تصويب الاستعمال اللغوى برده إلى العرب الذين ترضى عربيتهم أو العرب الموثوق بهم أو بعربيتهم[١٢٠]– وهؤلاء فى نظره عرب الحجاز [ونحن لا ننكر لغة الحجاز أو لهجة قريش ،فبها نزل القرآن وفيه من لغات العرب الأخرى ومن ألفاظهم ما ليس بالقليل] وهذا تعسف ،فكأنه ومن جاءوا بعده يحاولون فرض أقيستهم على الناس حسبانا منهم أن ما وضعوه من قواعد وما وصفوه من دراستها يجب أن يتحكم بما له من حق وقدسية لا مراء فيها[١٢١].

---

(١١٩) ذم الخطأ فى الشعر /١٧ وما بعدها ،وقد أشار إلى ذلك فى كتابه (الصاحبي)١٧٥ فراجعه .

(١٢٠) راجع فى مثل ذلك : الكتاب ١٩٨/١ ،٤٧٧ ،٥٢/٢، ٢٦٤ ، ٢٩٠ ، ٤٢٣ ،٤٢٤ .

(١٢١) اللغة بين المعيارية والوصيفية /٢٠ .

المبحث الثاني
توجيه رواية الشاهد
بين الاعتراض ودلالة القياس

اعتمد النحاة – لتوثيق قواعدهم – على المسموع من كلام العرب – شعرا ونثرا ،وذلك لتأكيد ما وضعوه من أقيسة على اختلاف أنواعها.

وقد ذكرنا –قبل – ما وجه للشواهد الشعرية من نقد ممثل فى عدم نسبة أو تعدد فى الرواية واختلاف فى إنشاد إلى غير ذلك.

وهنا نذكر طرفا مما ورد –غلطا – فاعترض عليه ،وهو كثير قام عليه الخلاف بين أهل المصرين – البصرة ، والكوفة – وقد تعددت أوجه الاعتراض ، وأسبابه بين الاختلاف فى التعليل والمخالفة فى المنهج أو بين القاعدة واللغة التى بني عليها المثال :

المسألة الأولى :ـ (اشتقاق الاسم)

– ذهب البصريون إلى اشتقاق الاسم من السمو ،والكوفيون إلى اشتقاقه من الوسم وهو العلامة ...

فأخذ البصريون الاشتقاق من المعنى على عكس مأخذ الكوفيين ،فقد أخذوه مما أطلق عليه ،فلو لم يطلق على مشخص أو غيره لما صار اسما ، وهذا مندرج على جميع الألفاظ .

وأيضا فإن البصريين أخذوه من الفعل (سما يسمو) وأخذه الكوفيون من (وسم يسم) والمعنى بينهما مختلف ،فلم الاعتراض إذن ؟ وما الوجه إلا التكلف والتحمل .

المسألة الثانية :ـ (إعراب الأسماء الستة)

– من الكوفيين من ذهب إلى أن الأسماء الستة تعرب من مكانين لقلة حروفها تكثيرا لها ،مع زيادة الإيضاح والبيان – قياسا على امرئ وابنم.

واعترض عليهم ،بل وصف قولهم بالفساد ،إذ لا نظير فى المعتل لقولهم فى كلام العرب ،وكل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد .

وفى هذا نظر ،فقد وجد له نظير من الصحيح وهو (امرؤ – ابنم) فإن العرب يعربونها من مكانين –الحرف الآخر ، والحرف الذى قبل الآخر.

= كذلك فسد قول من قال بأن الواو والألف والياء ليست بحروف إعراب بل هى دلائل إعراب فى الكلمة أو فى غيرها ،فتقع الكلمة بين الإعراب والبناء فيؤدي ذلك إلى التناقض.

المسألة الثالثة :ـ (اختلافهم في جمع طلحة)

– اعترض على جمع (طلحة) وما فى مثلها ،بالواو والنون – وإن سمى به مذكر– اعتمادا على ما في المفرد من علامة تأنيث ،وجمع المذكر بالواو والنون ، فلو حصل جمعه بها لأدى إلى اجتماع علامتين – وهذا لا يجوز لما فيه من التضاد واعتمادا على ما سمع عن العرب من جمعه بالألف والتاء.

= ويمكن لنا أن نقول : إن (طلحة) وما فى مثلها من المؤنث اللفظي لا المعنوي ،فيدل على مذكره معنى إن سميت به رجلا ..هذه واحدة .... والثانية : أن التاء ليست أصلا في اللفظ ،فتحذف عند لحاق الجمع به ليسلم بناء لفظه – والأصل فى جمع المؤنث الحقيقي حذف تائه الدالة على تأنيثه ولحاق ما يدل على الجمع به ،حتى لا يجتمع عليه تاءان .

= ومن العجيب أنهم خلطوا – فى اعتراضهم – بين الاسم المؤنث لفظا والصفة المؤنثة لفظا ومعنى – لو سمي بها – فقالوا :الأصل فى التاء المحذوفة لفظا أن تكون ثابتة تقديرا ،فالأصل فى جمع مسلمة (مسلمتات)و صالحة (صالحتات) إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع حذفوا التاء التي فى الواحد – كراهة الجمع بينهما ،وعللوا ذلك بأن الأولى دالة على التأنيث والثانية دالة على التأنيث والجمع ،فكان حذف الأولى أولى ..

= ونقول :هذا فى المؤنث ،فإن سمي به مذكر كان حقه أن يأخذ ما يأخذه المذكر.

= أما الثالثة ،فإنهم ذكروا فى باب التنوين ،ما سموه (تنوين المقابلة) ،وهو اللاحق ما جمع بالألف والتاء المزيدتين ،ليقابل النون فى (مسلمين)فالتنوين

يقابل النون . إذن فأين التاء ؟ إنها حذفت والموجودة دالة على الجمع ،وإن كان فيها معنى التأنيث لأنها داخلة على مؤنث .

هذا ،وإن قال سيبويه فى رجل اسمه _(مسلمات أو ضربات) : هذا ضربات كما ترى أو مسلمات كما ترى ..." قياسا على صرف المفردة المؤنثة لو سميت بذلك ،فهذا قياس مع الفارق فالتنوين دخل لمقابلة النون عند الجمع بعد حذف التاء من المؤنث ،فإن سمي مفرد بلفظ المؤنث بعد جمعه صار مفردا ،وقد أخذ بصيغة الجمع معنى جديدا ،وهذا قياس على جمع المذكر والمثنى لو سمي بهما ، والإعراب فيهما على النون على نحو ما أجازه المبرد فى قوله : " ولكن من قال : مسلمين فاعلم جاز أن يثنيه ويجمعه ،لأنه الآن بمنزلة زعفران وقنسرين فيمن جعل الإعراب فى نونها .... "[١٢٢] .

المسألة الرابعة :ـ (رفع الاسم بعد الظرف)

– يرفع الاسم بعد الظرف بالابتداء – لتعريه عن العوامل اللفظية– لا بالظرف عند البصريين ،فالأصل فى الظرف أن لا يعمل ،وإنما عمل لقيامه مقام الفعل ، ولا يجوز هنا أن يقوم مقامه ،لدخول العوامل عليه فى قولهم (إن أمامك زيدا) و (ظننت خلفك عمرا) فالعامل لا يدخل على عامل وأيضا لو كان رافعا لما تعداه العامل إلى الاسم بعده في (إن لدينا أنكالا وجحيما) [١٢٣].

= وأيضا:لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم فى قولهم (بك زيد مأخوذ) ولا يجوز ذلك عندهم، واعترض الكوفيون على ذلك ،وأن تعدى العامل إلى الاسم ونصبه به ليس صحيحا ،فمحل الاسم – عندهم – اجتمع فيه نصبان ، نصب المحل ،ونصب العامل ،ففاض أحدهما إلى الاسم فنصبه ،واعترضوا أيضا على عدم رفع الاسم به فى (بك زيد مأخوذ)،لأن (بك) إذا أضيفت إلى الاسم لا تفيد ، بخلاف قولهم (فى الدار زيد) إذا أضيف إليه الاسم أفاد وكان كلاما.

واعترض على ما اعترضوا به ،فقولهم باجتماع نصبين – نصب المحل فى نفسه ونصب العامل باطل ،لأن ذلك يؤدى إلى كون الاسم منصوبا من وجهين

(١٢٢) المقتضب ٣٨/٤ ،٣٩ بمعناه وراجع :الصبان على الأشموني ٨١/١ والتصريح ٧٥/١ .
(١٢٣) الآية رقم ١٢ من سورة المزمل .

وذلك لا يجوز ، وقولهم : إن (بك) مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ،بخلاف (فى الدار) إذا أضيف إليه الاسم ،فإنه يفيد ،فهو باطل أيضا ؛لوقوع الفرق بينهما فمثال (ضارب زيدُ)لا يفيد ومثال (سار زيد) يفيد،وكل منهما عامل كالآخر، فكذلك كان ينبغى أن يكون ههنا(١٢٤).

المسألة الخامسة :- (أي العاملين أولى بالعمل ؟) ، ورأيهم في بيت امرئ القيس :-

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ∴ كفاني ،ولم أطلب قليلا من المال

أن أول الفعلين (كفى – أطلب) عمل فى الاسم المتاخر (قليل) – على التنازع وحمله البصريون على أن عمل الأول هنا دون الثانى مراعاة للمعنى وخشية التناقض، مع أن البيت خارج عن قاعدة الباب – إذ يشترط لكونهما متنازعين: أن يكون كل واحد منهما طالبا للمعمول ،مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه ،والبيت لا يتم فيه ذلك .

= فلو قلت : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب ذلك القليل لكان متناقضا لا محصول له ، وإنما يتم المعنى إذا قدرت لقوله (ولم أطلب) مفعولا يدل عليه البيت بعده ، وتقديره (ولم أطلب الملك) ويكون ذلك صحيحا مقبولا إذا انحل البيت .

هذا؛ والبيت وغيره مما استشهدوا به سماعا يخرج عن الباب جملة وتفصيلا، فقد جاء كلام العرب بإعمال الأول كما جاء بإعمال الثاني ،واستدل كل فريق على رأيه بما نقل عنهم ،فليس أحد العاملين أولى بالعمل من الثاني ،فلا وجه لاعتراض أحدهما على الآخر ،فكلاهما يؤيده التعليل والقياس كما أيده السماع(١٢٥).

المسألة السادسة :ـ (**فعلية نعم وبئس**)

(١٢٤) الإنصاف ٥٢/١-٥٤ ملخصا .
(١٢٥) راجع فى ذلك : شرح قطر الندى (باب التنازع) والخزانة ١٥٨/١ والمغني /٥٨٤ والاشموني ٩٨/٢ وحاشية الصبان عليه ٩٩/٢ .

– استدل بعض البصريين على فعليه (نعم وبئس) بدخول تاء التانيث عليهما – وهي مما يختص به الفعل ...

واعترض على هذا بأن اختصاص الفعل بتلك التاء غير صحيح ،فقد دخلت على الحروف (رب – ثم – لا)وهذا غير صحيح إذ الداخلة على الحروف ليست ساكنة،مع شذوذ لحاقها بتلك الحروف قياسا عند الجمهور.

= ورد على هذا الاعتراض باعتراض آخر ذكره الأنباري[١٢٦] حاصله اختلاف التاءين ..فالتي في (نعمت)و(بئست) إنما لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذى أسند إليه،إذ لا يجوز تذكير ذلك الاسم،بخلاف اللاحقة (رب) فإنها لتانيث الحرف ، ويجوز أن نقول (ربت رجل أهنت) كما نقول (ربت امرأة أكرمت).

المسألة السابعة :ـ (فعلية أفعل في التعجب)

– استدل البصريون على فعلية (أفعل) فى التعجب بأدلة منها : دخول نون الوقاية عليه إذا وصل بالمفعول فتقول : (ما أحسنني) كما تقول : (أسعدني).

واعتراض الكوفيون على ذلك بأن نون الوقاية تدخل على الاسم فى نحو (قدني) و(قطني) وعليه قول الشاعر :

امتلأ الحوض وقال : قطني ∴ مهلا رويدا قد ملأت بطني

ورد هذا الاعتراض بان البيت لم يعرف قائله كما أن دخول النون على اللفظين من الشاذ فلا يستدل به ،وإنما الذى حسن دخول النون عليهما أنك تأمر بهما فتقول (قدك من كذا) و (قطك من كذا) أى :اكتف به كما أنه حكى (قدي) و (قطي) بلا نون ،وهما اسمان فحذفت ؛ولا يجوز حذفها من الفعل إذا اتصل بضمير المفعول ....

المسألة الثامنة :ـ (نصب النكرات على التمييز بعد أفعل)

– (أفعل) إذا كان اسما يكون ناصبا للنكرات على التمييز فى مثل :

(زيد أكثر منك مالا)

واعترض على ذلك بأنه ورد ناصبا المعرفة فى قول الحارث بن ظالم:

---

(١٢٦) الانصاف ١٠٧/١ وراجع :الرضي على الكافية ٣١٢/٢ ،وما بعدها وحاشية الصبان ٢٦/٣ .

فمـــا قـــومى بثعلبـــة بـــن بكـــر ∴ ولا بفـــــزارة الشـــــعر الرقابـــــا

وقول النابغة :

ونأحـــــذ بعـــــده بســـــنام عـــــيش ∴ أجـــب الظهـــر لـــيس لـــه ســـنام

على نصب الرقاب بـــ (الشعر) و (الظهر) بأجب، على التمييز عندهم ،ورد هذا الاعتراض باعتراض مفاده أن البيت رواه سيبويه برواية أخرى :

ولا بفزارة الشعرى رقابا

فقد زعم أبو الخطاب أنه سمع قوما من العرب ينشدونه هكذا(١٢٧).

وضعف الرضي وغيره قول الكوفيين ،وأن النصب فى مثل هذا توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنصوب(١٢٨)

المسألة التاسعة :ـ (بناء أفعل – في التعجب ـ على الفتح دليل الفعلية)

– مجئ (أفعل) فى التعجب مبنيا على الفتح دليل فعليته ،ولو كـــان اســـما لكان خبرا لـــ (ما) ورد هذا بأن التعجب أصله الاستفهام ،وإنما فتح آخره للفرق بين الاستفهام والتعجب ،كما أنه لما كان التعجب متضمنا حرفا يدل عليـــه غيـــر منطوق به كما نطق بغيره من الحروف والأدوات استحق البناء ،كمـــا تضـــمنت أسماء الإشارة معنى حرف الإشارة .

واعترض على هذا الرد بأن التفريق بين التعجب والاستفهام لا يوجب إزالة الإعراب فالتعجب والاستفهام معنيان من المعانى التى لا تزيل الإعراب(١٢٩).

المسألة العاشرة :ـ (العطف على اسم إن قبل الاستكمال)

– اعترض ابن عصفور على قول الكسائي والفراء بعدم اشتراطهما استكمال الخبر فى حال العطف على اسم (إن) (١٣٠) وقولهما بعطف (الصابئون) بـــالرفع

---

(١٢٧) راجع الكتاب ١٠٣/١ والاعلم بها شه ١٠٣/١ [والاعتراض الثاني للأنباري في الأنصاف ١٣٥/١ ولم يفرق بين أفعل التفضيل والذى هو صفة مشبهة إنكارا منه مجئ التمييز مقترنـــا بأل كما يقول أهل البصرة].

(١٢٨) راجع الرضى على الكافية ٣٠٩/٢ .

(١٢٩) راجع ابن يعيش ١٤٣/٧ والرضي على الكافية ٣٠٨/٢ .

(١٣٠) راجع حاشية يسن على التصريح ٢٢٨/١ .

على محل (الذين آمنوا) من قول الله تعالى : "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون ".

وأرى أنه اعتراض من جهة المعنى لا من جهة الصناعة ،فقد نقل الشيخ يسن عنه بأنه (كيف يقال :إن الذين آمنوا من آمن منهم) [١٣١] على معنى من داوم على الإيمان.

هذا ؛وإن كان تمسك الفراء بذلك يناقض ما اشترطه من خفاء إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر بل اشترط بناءه ،وهنا خلط فى الحكم بين ما خفي إعرابه وما أعرب إعرابا تقديريا وبين ما بني على حاله.

ومثل ذلك ما جاء عن العرب – فيما رواه الثقات – وذكره سيبويه فى قولهم (إنك وزيد ذاهبان) وقدره في الآية على التقديم والتأخير ،مع أن قوله بالغلط يدل على عدم جوازه[١٣٢] وقد فسر قوله بالغلط على أنه مجرد توهم أن ليس فى الكلام (إن) أو أن المراد به شدة الشذوذ[١٣٣]،وهذا تكلف في التأويل لا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى .

المسألة الحادية عشرة: (اسم لا- التي لنفي الجنس – بين الإعراب والبناء)

اختلف فى فتحة اسم (لا) التي لنفى الجنس ،فقيل : فتحة إعراب ،وقيل :فتحة بناء وعلة بنائه تضمنه حرف الجر ،وهنا اعتراضان :

الأول : أن المتضمن معنى (من) إنما هو (لا) نفسها ،ولا دليل على ذلك ولا نظير ،فليس فى العربية دال على معناه متضمنا معنى غيره ،وإنما المتضمن معنى (من) إنما هو النكرة.

الثانى : قولهم هذا يوهم أن تضمن معنى (من) مختص بالبناء ،وهنا لا يختص ببناء ولا غيره إنما هو عارض بدخول (لا) أما التضمن المقتضى للبناء ،

(١٣١) حاشية يسن ٢٢٨/١ .
(١٣٢) راجع الكتاب ١٥٥/٢ (هارون)
(١٣٣) حاشية الصبان ٢٨٧/١ .

فقد اشترط فيه أن يكون بأصل الوضع . وإنما فتح هنا لتركيب الحرف مع الاسم تركيب خمسة عشر والتركيب علة للفتح تخفيفا وليس علة للبناء(١٣٤).

المسألة الثانية عشرة :ـ (تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته)

– أجاز الكوفيون تقدم الفاعل على رافعه مع بقاء فاعليته ،ومنعه البصريون إلا أن يؤول الكلام على الابتداء(١٣٥)،ويعترض على هذا بما نص عليه الأعلم وابن عصفور – وهو ظاهر كلام سيبويه – في قول الشاعر :

---

(١٣٤) السابق ٦/٢ وما بعدها وشرح التصريح ٢٣٦/٢ .

(١٣٥) لم يجز النحاة تقدم الفاعل على رافعه – فإذا تقدم كان مبتدأ – لأن العامل رتبته قبل معموله ،وهذا صحيح ،فإذا قلت : (قام زيد) ارتفع (زيد)بالفعل (قام) أما إذا قلت (زيد قام) فلم يكن بدمن أن يكون فى (قام) ضمير يعود على (زيد) لأن المعمول لا يكون قبل العامل ، وهذا قول ابن كيسان – وقبله جميع النحاة – وهذا القول يعارض أصولهم ويناقضها ،إذ إنهم أجازوا تقدم الخبر على المبتدأ ،والمبتدأ عندهم هو العامل فى الخبر .

وقالوا في (أقائم الزيدان) و (ليس قائم الزيدان) إن لفظ (الزيدان) فاعل سد مسد الخبر، وقالوا (غير قائم الزيدان) أن (الزيدان) فاعل سد مسد خبر (غير) وعاملوا (غير) معاملة (ليس) و (ما) فنقضوا الأصل الذى ساروا عليه . لماذا ؟ لأن الوصف المنون عندهم يعمل عمل الفعل – وهذا صحيح – لكنه في مثال غير هذا – فناقضوا الأصل من أجل أن يستوفى معموله ،فابتدأوا بالنكرة – وهو ممنوع عندهم ،وجعلوا التخصيص هو المسوغ لذلك ،فجعلوا الوصف مبتدأ والذات خبرا (وقد أخبروا بالذات عن المعنى أو الوصف) وهذا على خلاف الأصل ،فالأصل أن يخبر بالوصف أو المعنى عن الذات .

وقد ركبوا هذا المركب العسير على الذهن حتى تستقيم لهم شروط العمل وفق القاعدة التى قعدوها ، ولو أنهم فسروها – أى القاعدة – تفسيرا لغويا دلاليا يؤيده المعنى ،وأن (الزيدان) مبتدأ و(قائم) خبر جاء مفردا ،لتقدمه على المبتدأ – إذ لا تجوز المطابقة هنا – لكان أولى وأيسر مما فعلوه .

هذا ؛وربما يكون الاختلاف القائم بين الفريقين بسبب تركيب الجملة – في نظري – استنادا إلى قرينة الترتيب بين أركانها ،الأمر الذى نتج عنه اختلاف تسميتها من الاسمية إلى الفعلية أو العكس ،وتكون علاقة الإسناد هنا هي الفاصلة بين الجمل ، وإن لم تكن لها من الأهمية عند سيبويه القدر الذى كان لما هو به أعنى وأهم ،فإن تقديم الاسم أو الفعل لم يكن لمعرفة نوع الجملة عنده ،وإنما كان لقدر الأهمية ،ذلك أن العرب (إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ،وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم) وإليك جملة من آراء النحاة –قدامى ومحدثين – فى تركيب الجملة ونوعها.

أ- إذا تقدم الفاعل على الفعل صار مبتدأ والجملة بعده خبرا بما حملته من ضمير مستتر عائد على الاسم الأول. قال ابن الأنبارى موضحا ذلك بأن (الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة، وهي الفعل) وكان للرتبة أهمية ومقام فى وجوب تأخير الفاعل.=

ب- =قال ابن يعيش – معللا تقديم الفعل : (إنما وجب تقديم خبر الفاعل – يعنى الفعل – لأمر وراء كونه خبرا ،وهو كونه عاملا ،ورتبه العامل أن يكون قبل المعمول ،وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه).

ت- أن الرتبة والحالة الإعرابية والحركة الإعرابية قرائن تحدد موقع المبتدأ والفاعل كل فى جملته حسب ما جاء فى صدر الجملة ،وهذا ما يفهم من قول ابن هشام فى المغني : (الاسمية التى صدرها اسم ،والفعلية التى صدرها فعل ....).

ث- يرى الكوفيين أن جملة (زيد قام) فعلية ،و (زيد) هو الفاعل – تقدم أو تأخر – فقد غلبوا جانب المضمون والمعنى على الجانب الشكلي الظاهري – خلافا لما سنوضحه فيما بعد.

ج- رأى الجرجاني والقزويني – وبه أخذ من المحدثين :مهدي المخزومي، فيرون : أن الجملة الفعلية ؛ما كان المسند فيها فعلا ،والاسمية :ما كان المسند فيها اسما (وصفا) قال الجرجاني (أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئا بعد شئ ،وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا فشيئا) . وعند القزويني : (أما كونه – أى : المسند – فعلا ،فللتقيين بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ،مع إفادة التجديد) وعلى هذا ،فالجرجاني يري أن المعنى فى الفعل كالمعنى فى قولك (زيد طويل) و (عمرو قصير) ،ولا يقصد أن يجعل الطول والقصر يتجددا ،بل يوجههما ويثبتهما قاضيا بوجودهما على الاطلاق وكذلك فى الفعل . أما إذا قلت (زيد هو ذا ينطلق) فإن الانطلاق يقع منه شيئا فشيئا ،وكأنه يزواله ويزجيه. هذا ما يفهم من كلام الجرجاني.... أما (مهدي المخزوس) فيرى أن (طلع البدر) و (البدر طلع) فعليتان . أما الأولى فواضحة فى امر الفعلية ،وأما الثاني (فأسمية في نظر القدماء وفعلية فى نظرنا لأنه لم يطرأ عليها جديد الإ تقديم المسند إليه ،وتقديم المسند إليه لا يغير طبيعة الجملة ،لأنه إنما قدم للاهتمام به) ثم يعود المخزومي قائلا : (إن القول بأن جملة (البدر طلع)) فعلية يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفى إن القول بأنها اسمية يحملنا على الذهاب إلى اعتبار الاسم المتقدم مبتدأ لا فاعلا ،وإذا اصبح مبتدأ خلا من الفعل والفاعل ،واضطر الدارس إلى تقدير فاعل ،وقد قدروه ضميرا يعود على المبتدأ ،ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركبة ،فقد أصبحت بعد ذلك الاعتبار وهذا التقدير مكونة من جملتين.... إلى أن قال : واللغة العربية ودارسوها فى غنى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التى لم توضح معنى ولا فسرت أسلوبا).

ح- رأي فندريس – فيرى أن الفرق بين الفعلية والأسمية ،انه يعبر بالفعلية عن (حدث مسند إلى زيد منظور إليه باعتبار مدة استغراقه منسوبا إلى فاعل موجها إلى مفعول ... اما الاسمية فيعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء ..وهي تتضمن طرفين :المسند والمسند إليه ،وكلاهما من فصيلة الاسم).=

خ- رأى على الجارم ،وهو أن الجملة الفعلية هي الأصل في العربية (لأن العربي جرت سليقته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة... فالأساس عنده فى الإخبار أن يبدأ بالفعل).

صـــددت فأطولـــت الصـــدود وقلمـــا ∴ وصـــال علـــى طـــول الصـــدود يـــدوم

فرفع (وصال) بـــ (يدوم) فتحقق تقديم الفاعل على رافعه..

قال فى الكتاب : " ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غيره موضعه ،لأنه مستقيم ليس فيه نقض – وذكر البيت مع اختلاف نسبته عنه عند الأعلم – ثـــم

د- رأى عبدالقادر المهيري ،وفيه يوجه وصف الجملة من حيث الشكل ،فتكون اسمية ،ومـــن حيث المضمون فتكون فعلية . فجملة (زيد قام) فى نظره جملة مزدوجة (لأنها أسمية من= =حيث الشكل فهي مكونة من مبتدأ وخبر ،وهي من حيث المضمون فعلية مكونة من فعـــل وفاعل قام بالفعل فهي اسمية الشكل فعلية المضمون ...).

ذ- أما محمد الخولى ،فيأخذ برأي الكوفيين مرجحا إياه من خلال جملة يتقدم فيها الفاعل على الفعل (الولد يكبر) وفقا لفرضية (فيلمور) التحويلية ،وهى إحدى الفرضيات المعدلة لنظرية تشومسكى ،فهو يرى أن أصل الجملة :

١- الفعل ٢- حرف الجر (اللام) محذوف بالتحويل ٣- الاسم

يكبر ←ـــــــــــــــــــ اللام ←ـــــــــــــــــــ الولد

وبتلك الفرضية يطبق قوانين التحويل لتصير الجملة بعدها اسمية الشكل وفقا للخطوات الآتية:

١) أصل الجملة عنده يكبر الولد.

٢) يحذف حرف الجر فتصير يكبر ←ـــــــــــــــــــ الولد.

٣) حسب قانون التحويل يحدث توافق بين الفعل والفاعل تصير الجملة يكبر الولد.

٤) حسب قانون النسخ وتبديل الموقع تصير الجملة :الولد يكبر.

٥) وحسب القانون نفسه تغير معنى الحركات من الضم لأجل الفاعلية إلى الضـــم لأجـــل الابتداء ،فتصير (الولد يكبر) على انها اسمية بعد أن كانت فى الأصل فعلية...)وهكذا.

وأرى أن ما افترضه (الخولى) وأصله تبعا لتلك الفرضية التحويلية قد زاد المعنى تعقيـــدا وأدخل فى شكل الجملة ،ولفظها ما ليس فيه.فإن حرف الجر لا أصل له فـــى الجملـــة وأن وصف المسند إليه (الولد) بالفعل (يكبر) ليس خاصا بذلك المسند إليه حتى يكون لحـــرف الجر مكان فى الجملة.

وليته قال برأي الكوفيين المفهوم من معنى الجملة ،وأن الهدف من فعليتها هو إثبات المسند للمسند إليه – تقدم المسند إليه أو تأخر – فهذا أولى مما حملته الفرضية.

راجع فى ذلك : الكتاب ٣٤/١ وأسرار العربية /٣٥ وابن يعيش على المفصـــل ٧٤/١ ومغني اللبيب ٣٧٦/٢ وهمع الهوامع ٢٥٤/٢ ودلائل الإعجاز /١٣٣ وتلخيص المفتاح /٤٧ والنحو العربى – نقد وتوجيه /٢٤ واللغة – فندريس = –/١٦٣ ومجلة مجمع اللغة العربيـــة العدد السابع لسنة ١٩٥٣ مقال (الجملة الفعلية أساس التعبير فى اللغـــة العربيـــة)، ومجلـــة الحوليات التونسية – العدد الخامس عشر ص١١،وكتاب(قواعد تحويلية للغة العربية/١٨٢.

قال : " وإنما الكلام :قل ما يدوم وصال "[١٣٦] وإن حمله فى موضع آخر من الكتاب على الضرورة[١٣٧].

المسألة الثالثة عشرة :ـ (الاسم المنقوص بين المنع من الصرف والإعلال)

– تحذف الياء من كل اسم ممنوع من الصرف منقوص، ويعوض عنها بالتنوين لالتقاء الساكنين،واختلف فى :أي الأمرين مقدم – الإعلال أم المنع من الصرف ؟

.. فيرى سيبويه والجمهور أن الإعلال مقدم لتعلقه بجوهر الكلمة ،بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة .

فـ(جوار) مثلا : (أصلها (جوارى) بالضم والتنوين ،استقلت الضمة على الياء فحذفت ،ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا، فعوضوا التنوين من الياء ،لينقطع طمع رجوعها.

هذا عند الصرف ،اما المنع فأصلها (جوارى) بدون تنوين ،استثقلت الضمة على الياء فحذفت ،ثم حذفت الياء تخفيفا ،وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ إخلال بالصيغة .

فالتنوين عند سيبويه عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف ،بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف،لكون سببه – وهو الثقل – امرا ظاهر محسوسا،بخلاف منع الصرف،فإن سببه مشابهة الاسم الفعل،وتلك المشابهة خفية.

أما عند المبرد،فالتنوين عوض عن حركة الياء قبل حذف الياء بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال ،فأصلها عنده (جوارى) بدون تنوين كما تقدم ،

(١٣٦) الكتاب ١٢/١ .
(١٣٧) السابق ٤٥٩/١ وراجع :شرح الجمل ١٦١/١ والهمع ١٥٩/١ .

وإن كان مقدرا بدليل الرجوع إليه فى الشعر،وحكم على هذا بالبعد – لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله(١٣٨).

وبمثل هذا قال الزجاج – كما حكى ابن جني – وعلل بوجود الحركة حال النصب . حكى ابن جنى قوله : " أن الحركة لما ثبتت فى موضع النصب فى قولك (رأيت جوارى) لم يجأ بالتنوين ،لأنه إنما كان يجئ عوضا من الحركة ،فإذا كانت الحركة ثابتة ،لم يلزم أن يعوض منها شيء(١٣٩).

ويفهم من هذا كله أن الضمة والكسرة استثقلتا حال الرفع والجر على الياء فحذفت ثم حذفت الياء..إلا أن يونس كان يقيس ذلك وأمثاله من المعتل على غيره فى الصرف وعدمه ،فإن كان لا ينصرف لم يصرف ،فيقول (هذاجوارى قد جاء) و(مررت بجوارى قبل) .

واعترض الخليل عليه واصفا قوله بالخطأ وأنه لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا فى موضع الجر ،لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر ،إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل فى موضع الجر ،فيقولوا :مررت بجواري قبل ،لأن ترك التنوين فى ذا الاسم فى المعرفة والنكرة على حال واحدة(١٤٠).

واعترض عليه ثانية فيما لو سميت امرأة بقاض فقالوا (مررت بقاضي قبل)،وأن الإجراء على الأصل يلزمهم فى الجر والرفع كسابقه كما لزمهم فى الشعر اضطرارا فى قول الشاعر :

أبيت على معاري واضحات ∴ بهن ملوب كدم العباط

فأجراه على الأصل(١٤١) – مضطرا – كراهة الزحاف ،وإن كان الشاعر لا يرى ذلك ،فقد قال بلغته وسليقته غير ناظر إلى زحاف أو غيره وإن كان قبيحا لكنه ليس أشد من كسر فى البيت يغير قاعدة وضعوها .

(١٣٨) راجع :الصبان على الاشموني ٣٥/١، ٣/ ٢٤٦ .
(١٣٩) راجع :المنصف ٧٠/٢ .
(١٤٠) الكتاب ٥٨/٢ .
(١٤١) راجع الأعلم على الكتاب ٥٨/٢ ورسالة الغفران / ٣٦٩ .

وهذا ما نص عليه ابن جنى فى قول أبي عثمان المازنى فى البيت : " ... فهذا إنشاد بعض العرب ،وهو غلط ،لأنه لو أنشد (معار فاخرات) لم ينكسر الشعر ،ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قبح الزحاف ،ونفرت عنه طبائعهم مسكنا مخافة كسر الوزن ،وأما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب ،فليس يريد بالكسر هنا ما يألفه الناس ،لأن الكسر لا يجوز فى الشعر ...." (١٤٢)

المسألة الرابعة عشرة :ـ (أصل للّه مذ للّه إذا صغرت)

– التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ،كما يرد المحذوف من الاسم إن بقى على أقل من ثلاثة ،ويذكر سيبويه فى (هذا باب ما ذهبت عينه) (١٤٣)أن من ذلك (مذ) يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم (منذ) فإن صغرته قلت (منيذ) فهذا يدل على أن (مذ) أصلها (منذ) وهذا كلام لم يقم عليه دليل(١٤٤)، إذ لم ينقل عن العرب ذلك . وأما تحريك ذال (مذ) فى (مذ اليوم) بالضم للساكنين أكثر من الكسر(١٤٥) فلا يدل على أن أصله (منذ) لجواز أن يكون للإتباع ،وضم ذال (مذ)– سواء كان بعده ساكن أولا– لغة غنوية ،فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله .... (١٤٦).

هذه واحدة – أما الثانية ،فـ(منذ) فى لغة أهل الحجاز،و(مذ) فى لغة تميم، ولذلك فرقوا بينهما فى التبويب حين قالوا (مذ) و (منذ) وليست الأولى محذوفة العين كما ادعوا إلا أن سيبويه أخذ بلغة الحجاز فى جعلها اسما فى التصغير ،ولم يسلم له الأخذ بلغة تميم لكونها على حرفين ،فليست إحداهما فرعا عن الأخرى ،بل كلاهما أصل ،و(الحذف فى (مذ) بعيد ،لأن الحذف فى العين لم يرد إلا فى هذا الموضع(١٤٧)).

---

(١٤٢) المنصف ٧٥/٢ وما بعدها .
(١٤٣) الكتاب ١٢٢/٢ وراجع ابن يعيش ٤٦/٨ .
(١٤٤) راجع : شرح الشافية ٢١٧/١ .
(١٤٥) وهو اختيار ابن جني كما فى اللسان ٤٢٧٥/٦ .
(١٤٦) راجع:شرح الكافية ١١٧/٢ وما بعدها والمغني ٣٦٧/١ وما بعدها واللسان ٤٢٧٦/٦ .
(١٤٧) أى:لم يرد إلا فى هذا الموضع من الأسماء راجع:شرح الملوكي/ ٤٢٣ وما بعدها .

= ومن العجيب أن ابن يعيش نص على أن الأغلب على (منذ) أن تكون حرفا والأغلب على (مذ) أن تكون اسما للوزن الذى لحقها . فإن كان حذف منها النون – كما قالوا – رجعت إلى حرفيتها ،والأصل فى الحروف ألا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة للتخفيف(١٤٨).

الشاهد ولهجات العرب

هذا ؛ولكون وقوفهم على لهجات العرب وقوف غير متخصص ،ودراساتهم غير سائرة على منهج استقرائي وصفي – لأنهم كانوا يعنون بوضع القاعدة للمستوى اللغوى الذى نزل به القرآن الذى هو المستوى الأول للفصحى بين اللهجات – كان اهتمامهم بدراسة اللهجات بقدر حاجتهم لفهم الظاهرة اللغوية التي خالفت قاعدتهم في الدرس القرآني ،ولذلك خرجوا بعض الشواهد التى جاءت مغايرة لما عليه الفصحى من خلال كونها لهجة دون وصف لها.

ومن ذلك مثلا : ــ

المسألة الأولى :ـ (إلزام المثنى علامة واحدة)

فقد ألزمت بعض القبائل المثنى علامة واحدة – رفعا ونصبا وجرا – وعلى ذلك قراءة (إن هذان لساحران) (١٤٩) وقول رسول الله – ﷺ – : ، (لا وتران فى ليلة) (١٥٠) وقول رؤبة :

---

(١٤٨) راجع : شرح المفصل ٩٤/٤ (وقد اختلف فى عامل الرفع فى الاسم بعدهما ،فمذهب الكوفيين أن الاسم المرفوع بعدهما يتقدير فعل محذوف ،ومذهب الفراء أنه مرفوع بتقدير مبتدأ محذوف أما البصريون فذهبوا إلى أنهما اسمان مبتدآن ،وارتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ،فهو مرفوع بهما ،ويكونان حرفين جارين ،وما بعدهما مجرور بهما ... وما استدل به هؤلاء وتعللوا به لا نفع فيه ولا فائدة ،وكل ما أتوا به براهين متصارعة لا نستطيع ان نقبل منها شيئا على وجه القناعة إذ أنها لا تقوم على دليل ثابت .. واللفظان وإن إختلف معناهما بين الاسمية والحرفية – فأصلهما مختلف فيه بين الثنائية والثلاثية حسب اختلاف البلدين – الحجاز وتميم – فى لهجتيهما .

(١٤٩) من الآية رقم٦٣من سورة طه(والقراءة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائما ،وهذا اختيار ابن مالك – كما نص ابن هشام فى المغني ٤٨/١ وقيل :هو مبني لدلالته علي معني الإشارة وهو اختيار ابن الحاجب إذ الأصل فى المبنى أن تختلف صيغه) فى الكافية١٦١/٢ ..راجع:الاتجاهات النحوية لدى القدماء – دراسة تحليلية فى ضوء المناهج المعاصرة – حليمة عمايرة – ص٩٢ دار وائل للنشر – عمان – الأردن ٢٠٠٦/١م٠

إن أباهـــــا وأبـــــا أباهـــــا ∴ قـــد بلغـــا فـــي المجـــد غايتاهـــا[١٥١]

المسألة الثانية :- (صرف " فعلان " وصفا عند بني أسد)

- فقد قالوا فى باب (الممنوع من الصـــرف) :- إن الوصـــف علـــى وزن (فعلان)مثل (سكران – عطشان – غضبان ... إلى آخره)مصروف عنـــد أســـد، معرب بالحركات الثلاث.

المسألة الثالثة :ـ (فعال – علما – بين الصرف والمنع)

- العلم المؤنث على وزن (فعال) ممنوع من الصرف عند بنى تميم ،مبنـــى على الكسر عند الحجازيين[١٥٢].

المسألة الرابعة :ـ (إعراب الاسم الموصول في لغة هذيل)

يعرب الاسم الموصول كإعراب جمع المذكر السالم فى لغة هذيل ،وعليه قول الشاعر :

وبنـــوا نويجيـــة اللـــذون هـــم ∴ معـــط مخدمـــة مـــن الخـــزان[١٥٣]

وقول رؤبة :

نحـــن اللـــذون صـــبحوا الصـــباحا ∴ يـــوم النخيـــل غـــارة ملحاحـــا[١٥٤]

---

(١٥٠) الحديث أخرجه الترميذى فى كتاب الوتر باب رقم /١٣ والنسائى فى كتاب قيام الليل باب رقم /٢٩ وأحمد فى المسند ٢٨/٤

(١٥١) الرجز فى ملحق ديوانه /١٧٨ ونسب لأبى النجم فى الدرر ١٠٦/١ ولرجل مـــن بنـــى الحارث فى الخزانة ٤٥٥/٧ وبلا نسبة فى أسرار العربية /٤٦ والإنصـــاف /١٨ وأوضـــح المسالك ٤٦/١ وتخليص الشواهد /٥٨ والخزانة ١٠٥/٤، ٤٥٣/٧ وسر الصـــناعة ٧٠٥/٢ وشرح الاشموني ٢٩/١ وشرح الشذور /٦٢ وشرح شواهد المغني ٥٨٥/٢ والهمع ١٢٩/١ .

(١٥٢) الكتاب ٤٠/٢ والمقتضب ٤٩/٣ وراجع كتاب : فى تاريخ العربيـــة – نهـــاد الموســـى ص١١٥ عمان الأردن /١٩٧٦ .

(١٥٣) البيت أنشده ابن خالويه فى (إعراب ثلاثين سورة /٣٠)عن ابن مجاهد ومثله ما أنشـــده الفراء فى قول العرب (جاءني اللاءون). أنشد:

هـــم الـــلاءون فكـــوا الغـــل عنـــي ∴ بمـــرو الشـــاهجان وهـــم جنـــاحي

(١٥٤) الرجز ورد منسوبا لرؤبة فى ملحق ديوانه /١٧٢ ولليلى الأخيلية فى ديوانها /٦١ ولأبى حرب الأعلم فى كتاب النوادر /٤٧ والخزانة ٢٣/٦ وللعقيلى فى المغني ٤١٠/٢ وبلانســـبة فى الأزهية /٢٩٨ وأوضح المسالك ١٤٣/١ وتخليص الشواهد /١٣٥ والهمع ٢٠٢/١ وشرح الاشموني ٦٨/١ وشرح التصريح ١٣٣/١.

= وقد يكون اعتراض التوجيه ناتجا عن فلسفة فى التعليل .

= ومن ذلك مثلا :-

المسألة الأولى :- (العامل في المفعول به عند الكوفيين)

وكان الخلاف بينهم فى العامل فى المفعول به – ناتجا عن اعتمادهم على فكرة الحلول والتوحد – فذهب بعضهم إلى أن العامل الفعل والفاعل جميعا ،معللين أنه لا يوجد فعل بدون فاعل لدوران أحدهما فى الآخر بمعنى أن أحدهما قد حل فى الأخر وتوحد معه ..بينما ذهب آخرون إلى أن العامل معنى الفاعلية . كما أن العامل فى الفاعل معنى المفعولية فالعامل عندهم معنوى ،وإليه ذهب خلف الأحمر(١٥٥).

_المسألة الثانية :- (الظرف " هل يجتمع فيه نصبان ؟ ").

فقد قالوا فى مثل :- (إن أمامك زيدا) : إن المحل (الظرف) (١٥٦) اجتمع فيه نصبان – نصب المحل فى نفسه ونصب العامل ،ففاض أحدهما إلى (زيد) فنصبه ،وهذا راجع إلى نظرية الفيض عند الفلاسفة(١٥٧).

المسألة الثالثة :- (أي العاملين أولى بالعمل في باب التنازع ؟)

---

(١٥٥) راجع الانصاف – المسألة الحادية عشرة ٧٨/١ وما بعدها وشرح التصريح ٣٠٩/١ .

(١٥٦) هذا من جملة ما اعترض به البصريون على الكوفيين ومن تبعهم من البصريين كالأخفش والمبرد فى عمل الظرف والجار والمجرور فى الاسم – إذا تقدما عليه – الرفع أولا ..... فرأى البصريين أن الظرف – ومثله الجار والمجرور – لا يعمل إلا إذا قام مقام الفعل ، ولو كان عاملا لما جاز أن تدخل عليه العوامل ،إذ العامل لا يدخل على مثله ،واعترض الكوفيون على قولهم بما تعللوا به اعتمادا على نظرية فلسفية هى نظرية الفيض كما سيأتى ... راجع :الإنصاف – المسألة السادسة ٥١،٥٢/١ والاتجاهات النحوية لدى القدماء /١٠٧ .

(١٥٧) ومفهوم الفيض عند الفلاسفة يشير إلى كيفية صدور الموجودات عن الواحد بواسطة سلسلة من الفيوضات التي تصدر وعلى رائسها العقل الفعال الذى يقابل عند فلاسفة المسلمين (جبريل عليه السلام) ...راجع :مفهوم الفيض عند أفلاطون= =وموقف فلاسفة المسلمين للدكتور / حسن كامل إبراهيم – ونظرية الفيض والصدور عند فلاسفة المسلمين /١ ،ونظرية الفيض – كيفية صدور جميع الموجودات عن الأول للدكتور عبدالرحمن بدوى /١ .

فقد اختلفوا في ذلك فيما أسموه بباب (التنازع) ولكل حجته القائمة على التعليل – وإن كان قويا فى ناحية ضعيفا فى أخرى – بالنقل عن العرب والقياس على الأصل والقاعدة.

وإن كنت أرى أن تعليل الكوفيين – نقلا عن الفصحاء – قوي تؤيده القاعدة والأصل ،بخلاف تعليل أهل البصرة ،فقد يرد لما فيه من تأويلات تضعفها الدلالة والمعنى .

لكن ليس لأحد المذهبين مزية على الآخر ،فقد جاء إعمال الأول ،كما ورد إعمال الثانى ،وليس (لواحد من الفريقين أن يدعي أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ،فقد ورد مؤيدا كليهما) وإن كان الخلاف قد نتج عن التعليل – إما لتقدم الأول وإما لقرب الثانى ومجاورته المعمول ،ولا ترجيح لأحدهما على الآخر ،فكلاهما يسنده التعليل والقياس لا الاستعمال وحده[١٥٨] .

هذا ؛ وأرى أن من أسباب الاعتراضات غير ما ذكر ما ياتى :ــ

أولا : القياس على مسائل مختلف فيها دون القياس المطرد ومن ذلك مثلا :

١. قياسهم عمل (لات)على (لا) العاملة عمل (إن)،وعملها ليس مقطوعا به ، كما أن (لات) مختلف فى حقيقتها بين البساطة – على أنها فعل ما ض بمعنى (نقص) أو أن أصلها (ليس) قلبت الياء فيها ألفا وأبدلت السين تاء – والتركيب – من لا النافية وتاء التأنيث ،أو التاء زائدة فى لفظ (حين)بعدها فى مثل (لات حين) [١٥٩].

كما اختلف فى عملها ،فالجمهور على عملها عمل (ليس) وجاء رأي الأخفش بين قولين عدم العمل وعملها عمل (إن) . وإذا كانت عاملة ففيم تعمل ؟ فظاهر القول عند سيبويه أنها تعمل فى لفظ (حين)خاصة ،ومذهب الفارسي وجماعة أنها تعمل فى لفظ (الحين) وما رادفه . بينما ذهب الفراء إلى أنها حرف

(١٥٨) راجع ما جاء فى تلك المسألة من اختلافات فى التعليل والقياس فى المسألة الثالثة عشرة من كتاب الإنصاف ،وتعليقات الشيخ المحقق ٨٣/١ –٩٦ ففيها ما يفيد ويغني .

(١٥٩) كون التاء للتأنيث قال به الجمهور ،وكونها زائدة قول أبي عبيدة وابن الطراوة ..راجع المغني ٢٨٢/١ .

جار يجر أسماء الزمان خاصة فالنظر كيف قاسوا دون إدراك للتناقض مع أصل القياس الذى هو : (أصالة الحكم وثبوته فى المقيس عليه).

٢. قياسهم (إلا) فى عمل النصب – فى باب الاستثناء – على (يا) فى باب النداء ،على أن (يا) مختلف فى أمرها ،كما أن (إلا) مختلف فى أمرها وحقيقتها... فرأى المبرد والزجاج وبعض الكوفيين انها تعمل النصب فى المستثنى، أما الفراء ومن تابعه فيرون أنها مركبة من (إن) و(لا) فنصبوا بها فى الإيجاب اعتبارا بإن ، وعطفوا بها فى النفي اعتبارا بلا .. وذهب البصريون إلى أنها واسطة فى نصب المستثنى أما الناصب فهو الفعل(١٦٠).

فإذا ذهبنا إلى المقيس عليه وهو (يا) وجدنا الخلاف قائما حول عملها ، فمن ذاهب إلى أنها هي الناصبة أصالة – وهى اسم فعل أو حرف – ومن ذاهب إلى أنها هى الناصبة بالنيابة عن الفعل(١٦١) وإلى هذا ذهب الفارسي . أما سيبويه والجمهور فنصوا على أن الناصب فعل مضمر بعدها(١٦٢)،ولكن النحاة قاسوا ذلك معتمدين على أن (الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه بمنزلة المتفق عليه)(١٦٣).

ثانيا : الاعتماد على القوانين المنطقية في فلسفة التعليل ومن ذلك : ــ

١- الفعل أثقل من الاسم ،لأن أحدهما يستتر فى الآخر ،وما يستتر هو الأخف فالذي يستتر هو الاسم لا الفعل.

٢- ليس العامل الأضعف كالأقوى في العمل ،فـ (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر كما تعمل (ليس) ،لأن (ليس) فعل و (ما) حرف .

---

(١٦٠) راجع المسألة الرابعة والثلاثين من كتاب الإنصاف ٢٦٠/١ – ٢٦٥ .

(١٦١) وهو قول سيبويه فى الكتاب ١٤٧/١ قال : " ومما يدلك علي أنه – أي النداء – ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا إياك ،إنما قلت : يا إياك أعنى،ولكنهم حذفوا الفعل وصارت (يا) و (أيا) و (أي) بدلا من اللفظ بالفعل... وراجع خلافات النحاة فى ذلك فى الإنصاف ٢١٧٩/٤ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥٢٦/٧ ، ٣٥٣٠ ، ٣٥٣١ .

(١٦٢) راجع راي سيبويه في الكتاب ١٨٧٢/٢ وبه أخذ الجرجاني في المقتصد ٧٥٣/٢ .

(١٦٣) راجع في ذلك : لمع الأدلة /١٢٥

٣- اجتماع عاملين على معمول واحد محال : (وبهذا القانون استدل الكوفيون على عدم عمل (إن) فى الخبر ،لضعفها ،وإنما العامل فى الخبر هو العامل فيه قبل دخولها وهو الابتداء) ،وبه أيضا ،استدل البصريون على عدم جواز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر ،والخلاف بينهما قائم فى المسألتين .

٤- الفرع أضعف من الأصل ،لأن (الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول) وبهذا استدل البصريون على أن الضمير إذا جرى على غير من هو له ،وجب إبرازه كما فى مثل (هند زيد ضاربته هي) فلو تحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له ،وإذا جرى على غير من هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع .

وبه : استدل الكوفيون – فيما استدلوا به – على عدم رفع (إن) الخبر فى جملتها ،لأن الأصل فى هذا الحرف – وأخواته – ألا ينصب الاسم ،وإنما عمل النصب بالشبه للفعل – وهو فرع عليه – فهو أضعف منه ، فينبغي ألا يعمل ، ولو عمل هنا لأدى إلى التسوية بين الأصل والفرع .

ثالثا : صنع الأمثلة لخدمة القاعدة،فقد صنع النحاة أمثلة سموها بالتعليمية ، تسير وفق المعيار الأول الذي وضعوه بهدف التوضيح ،تلك الأمثلة مفصلة عليه لاتخرج إلى غيره .

انظر فى كلام ابن جنى وتمثيله عند حديثه عن نائب الفاعل مع الفعل اللازم : (فإن أقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل قلت : (سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا) فالباء وما عملت فيه فى موضع رفع . فإن أقمت الفرسخين مقام الفاعل قلت : (سير بزيد فرسخان سيرا شديدا) فإن أقمت اليومين مقام الفاعل قلت : (سير يزيد فرسخين يومان سيرا شديدا) فإن أقمت المصدر مقام الفاعل قلت : (سير بزيد فرسخين يومين سير شديد) ترفع الذى تقيمه مقام الفاعل لا غير[١٦٤].

(١٦٤) اللمع /٣٤ .

فترى آبن جني– فى أمثلته هذه – كالخياط يأخذ مقاساته ، ويقد قماشه على أجسام قواعده تفصيلا لا زيادة فيه ولا نقص ،بل هو أكثر اقتصادا من الخياط ، فقطعة قماشه – أعنى أمثلته – هي هي ،وقد ألبسها مجموعة من القواعد ،وكأنما أراد بذلك أن يدخر المتعلم متابعة أمثلة مختلفة ،ربما أثارت فى نفسه مسائل جانبية(١٦٥).

إضافة إلى هذا ،فإن النحاة قد اعتمدوا في كثير من جزئيات القواعد على أمثلة مصنوعة كما فى باب (صيغ المبالغة) وما صنعه اللا حقي لسيبويه ،أو فى باب (التنازع) فى نحو تمثيلهم : (أعلمت وأعلمونيهم إياها الزيد ين العمرين منطلقين) وغير ذلك من أمثلة لا يفهم منها القارئ أو المتعلم شيئا ،سوى التدليل على أنها انطلاق من حالات افتراضية لا واقع لها فى باب الاستعمال ،ولا تمثل هدفا فى خدمة الجانب اللغوي التقعيدي أو المعرفي .

إلى جانب هذا أيضا ،فقد اهتموا بجانب الشكل دون المضمون ،وذلك في بعض المسائل كالفاعل الصناعي والفاعل المعنوي ،فإن الفاعل الصناعي هو ما قام بالفعل وأعرب فاعلا لفظا ومعنى – حسب الصناعة – بخلاف الفاعل في المعنى ،فإنه لم يقم بالفعل حقيقة ،بل الفعل وقع عليه ،لكنه وقع موقع الفاعل في الإسناد فارتفع كما يرتفع الفاعل في الأصل وذلك واضح في (مات الرجل – انقطع الغصن – انكسر الزجاج).

فهنا تقدم الفعل ،وإسناده إلى الفاعل هو الذي جعل الفاعل فاعلا فى الشكل ، وترتب عليه كونه فاعلا في المضمون – إن كان – فإذا تقدم الفاعل على الفعل صار مبتدأ ،وتحول شكل الجملة ومضمونها ،وبهذا يكون مالا يحسب في العقل – وهو إدخال جمل لا يكون الاسم فيها فاعلا فى الحقيقة – ولكن الترتيب الشكلي والأصل المنطقي هو الذي جعله كذلك ،وهذا ما نبه عليه ابن السراج،وأن (الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ،ويجعل الفعل

(١٦٥) التفكير اللغوى التراثى بين التأصيل والتعليم ،نقلا عن : inter national of Islamic and Arabic . otudies book 10 .no 1 – 1994 .

حديثا عنه مقدما قبله – كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك (جاء زيد) و(مات عمرو) وما أشبه ذلك،ومعنى قولي : بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ، أي : ذكرت الفعل قبل الاسم ،لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم ،لارتفع الاسم بالابتداء) (١٦٦).

ذلك ،لأن اهتمامهم بالشكل أثبت من اهتمامهم بالمضامين ،لأنها – المضامين – متغيرة فكأن تفسير الشكل أدعى للضبط ،وبيان وجوه المفارقة بين المصطلح من حيث الشكل والمعنى ،كما يظهر واضحا في (غير) و(سوى) من حيث وظيفتهما في المعنى وكونهما أداتي استثناء ،وبين إعرابهما مستثنى ،وما بعدهما مضافا إليه(١٦٧).

رابعا: حرصهم على إطراد القاعدة – استقراء ،وتأصيل ما لا يتفق من الأمثلة . تاريخا – ولو بالتأويل :

فإذا ورد شاهد لغوي غير متفق مع تلك القاعدة لجأوا إلى تأويله وتفسيره، فإذا انتهوا فيه إلى وجهة لغوية صار قاعدة أو امتدادا لقاعدة .

= من ذلك مثلا ،ما رواه ابن هشام في قول الله تعالى : (إن رحمت الله قريب من المحسنين(١٦٨))فإنهم أخبروا بالمذكر عن المؤنث ،وفسروا ذلك باكتساب التذكير من المضاف إليه المذكر(١٦٩)–.

ولو رجعنا إلى الناحية التاريخية – ومقارنة باللغات السامية الأخرى – وجدنا أن الجنس – التذكير والتأنيث – هنا "ربما كان ذات يوم يتجاوز حصره فى المذكر والمؤنث وأن هذا التقسيم قد تم فى مرحلة متأخرة نسبيا ،ومن ثم ظلت صيغ مشتركة بين المذكر والمؤنث . كما في (فعول)بمعني فاعل ، و (فعيل) بمعنى مفعول "(١٧٠) .

(١٦٦) الأصول فى النحو لابن السراج ٧٢/١ .
(١٦٧) يراجع هذا المعنى فى المغني ١٥٨/١ والاتجاهات النحوية /١٤٠ .
(١٦٨) من الآية رقم ٥٦ من سورة الأعراف .
(١٦٩) راجع : أوضح المسالك ١٧٨/٢ .
(١٧٠) راجع: تاريخ العربية – نهاد الموسى/١٣٠ والتذكير والتأنيث – إبراهيم السامرائى/٤ .

وهنا يظهر أن معرفة النحاة بالظواهر اللغوية في الساميات لم تكن مستوفاة ، كما أنها لم تكن واضحة ،مما نتج عنه القول بالجواز أو الشذوذ أو عدم القطع برأي في المسائل التي لم تستقر مع قاعدتهم التي وضعوها.

ولو كان الدرس اللغوي عند النحاة مرتبطا بتاريخ الظاهرة التي يصفونها – في درسهم – بالقلة أو الندرة أو الشذوذ أو البعد – كما نرى في كتب النحو – ما كان لهم ذلك الموقف الذي وقفوه من بعض القراءات – مثلا – وما كان ذلك الخلاف القائم بين مدرستي البصرة والكوفة حول السماع ،ومدى الاعتماد عليه ، وبخاصة أن للقراءات مكانها في الاستشهاد عند الكوفيين،بل ربما تكون لها المكانة الأولى فيه .

روي عن عمر –ﷺ – أنه سمع رجلا يقرأ (عتى حين) يقلب الحاء عينا ، فقال له : من أقرأك ؟ قال : ابن مسعود ،فكتب إليه عمر : (إن الله أنزل القرآن عربيا بلغة قريش ، فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل).

ونقف هنا أمام قوله : (إن الله أنزل القرآن عربيا .....) ونسأل : ألم يكن ابن مسعود عربيا ؟ وألم تكن لغة هذيل عربية استشهد بها النحاة على بعض الظواهر النحوية فى قواعدهم ؟ ألم يقل رسول الله – ﷺ – : أنزل القرآن على سبع لغات – وفى رواية على سبعة أحرف – كلها كاف شاف ؟ ألم يقرأ ابن مسعود على رسول الله ،ويقر قراءته ؟كما كان يحب أن يسمع القرآن منه ؟.

كل هذه التساؤلات والاستفسارات تدلل – في نظري – على أن النحاة لم يكن هدفهم الأول النظرة التاريخية لرد الظواهر الخلافية في قراءات القرآن ،وكذا الأمثلة التي خالفت أصول قواعدهم – اطراداً – ولو كان ذلك هدفهم لما قالوا بالمصطلحات الوصفية التي ذكرتها سابقا.

= مثال لآخر لإيضاح ما سبق :

قرأ يحيى بن وثاب "ولا تقربا هذه الشيرة"(١٧١) في (الشجرة) وإبدال الجيم ياء لهجة تميم . ألم يكن لتلك اللهجة في تلك القبيلة التي تشاركت مع أهل الحجاز نصيب فى تأصيل الظواهر وتقعيدها عند النحويين ؟

= قرأ أبو السوار الغنوي : (هياك نعبد) (١٧٢)بدل (إياك) وقد حكم النحاة على تلك القراءة وسابقتها بالشذوذ . مع أن سيبويه قد نص على إبدال الهاء من الهمزة ،وقال : " ويقال : إياك وهياك ..." (١٧٣).

---

(١٧١) من الآية رقم ٣٥ من سورة البقرة ،واللفظ فى المصحف (الشجرة) على الأصل ،والآية قرأها الجمهور (الشجرة) بتشديد الشين مع الفتح ، أما فى الشواذ فقرئت بقراءتين . إحداهما الشجرة – بتشديد الشين مع الكسر . والآخرى : الشيرة – بكسر الشين وإبدال الجيم ياء – وهى المرادة هنا. فقد رواها أبوحيان غير منسوبة لأحد ،ورواها ابن خالويه عن أبي يزيد . قال أبوحيان: (وكره أبوعمرو هذه القراءة... وينبغي أن لا يكرهها،لأنها لغة منقولة فيها) وحدث أبوبكر بن دريد قال: حدثني أبوحاتم قال: سمعت أم الهيثم تقول (شيرة) وأنشدت:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى ∴ فأبعدكن الله من شيرات

و(أم الهيثم) هذه من بنى منقر من تميم ،وكانت حجة فى التشريع اللغوى . وربما يكون ذلك ما دعا ابن جني إلى إثبات أن (الشيرة) بالياء كلمة مستقلة ،وأن الياء أصل وليست مبدلة،محتجا بإثبات الياء فى تصغيرها (شييرة) ،ولو كانت مبدلة لكانوا خلقاء – إذا حقروا الاسم أن يردوها إلى الجيم ليدلوا على الأصل = ورأى انه وهم فى ذلك ،فالمحاورة بين أبى حاتم وأم الهيثم حين سألها عن ابدال العرب لها ،وقولها (نعم) وإنشادها البيت تؤيد ذلك . ومما يؤيده أيضا ما ورد فى اللسان عن أبى جعفر :

من كل أزيم شائك أنيابه ∴ ومقصف بالهدر كيف يصول

= فرأى ابن منظور أن فيه رواية أخرى وهى (من كل أزجم) وهو البعير لا يرغو ولولحظت مخرج الحرفين – الجيم والياء – وجدته واحدا فهما شجريان وان اختلفا صفة هذا ؛ والأمر الذى تناساه هنا أن هذه الظاهرة لا زال ينطق بها بعض القبائل النجدية – ومنها تميم – حتى الآن ،كما فى منطقة (الحوطة)جنوبى الرياض .

وقد ذكر (جونسون) فى مقال نشرته مجلة معهد الدراسات الشرقية والافريقية أن تلك الظاهرة وقعت فى الفصحى ولهجاتها القديمة ،كما ظهرت فى اللهجات الحديثة فى شمال الجزيرة العربية فى لهجات (سردية وبنى صخر وفحيب وسرحان وشرارات وجبة وحائل والقبائل التى تسكن أدنى الفرات (،وكذلك هى موجودة فى الساحل الشرقى لشبه الجزيرة وتشمل (الأهواز – الكويت والبحرين وقطر ،وعمان ودبى وأبى ظبى والشارقة)،وكذلك فهي موجودة في الجنوب بصورة واضحة في منطقة (ظفار) التي هي ضمن ولايات سلطنة عمان حاليا .راجع فى ذلك .

البحر المحيط ١/ ٢٥٦ وأمالي القالي ٢١٤/٢ والإبدال لأبي الطيب / ٢٦١ واللسان ١٧/٧ ،٩٠ (عن شمر) ، ٢٤/٨ والمحتسب ٧٣/١ ،٧٤ وسر الصناعة ١٩٢/١ واللهجات العربية فى التراث / ٤٥٩ ،٤٦١ والاختلاف بين القراءات / ١٨٣ ،١٨٤ .

ولو نظر النحاة فى تاريخ هذه الظاهرة – الإبدال – لما تعسفوا فى الحكم على القراءة بالشذوذ فإن إبدال الهاء من الهمزة ومن الألف ظاهرة سامية قديمة ، وماذا علينا لو كلفنا أنفسنا ربط وصف تلك الظاهرة وغيرها من الظواهر بالناحية التارخية، والمقارنة بينها فى العربية وغيرها من الساميات ؟ إنه قصر البعد التاريخى الذى نتج عنه عدم وضوح الصورة الكاملة للعربية أصواتا ومفردات وتراكيب.

أقول :لهذا الخلاف وغيره من الخلافات القائمة فى كتب النحو ،أخذ بعض المعاصرين الذين انتهجوا الوصفية فى بحوثهم على النحاة القدماء أن جميع قواعدهم التى وضعوها إنما نتجت عن المعايير والقوانين دون خلاص إلى المادة اللغوية من حيث معانيها .(منهم من حكم على التفكير النحوى أنه لا يخلص إلى القاعدة من منطلق المادة اللغوية ،بل بنى القاعدة على أساس اعتبارات عقلية أخرى ،ثم يعمد إلى المادة ،فيفرض عليها القاعدة التى يقول بها ، وهذا نوع من التفكير ليس علميا .بل (منهم من ذهب إلى أكثر من هذا ،وأن الدرس اللغوي

---

(١٧٢) من الآية رقم ٥ من فاتحة الكتاب وراجع ما ورد فيها من اللغات فى المحتسب ٣٩/١ والبحر ٤١/١ .

(١٧٣) راجع :الكتاب ٢٣٨/٤ (وأريد أن أنبه إلى علاقة وثيقة من الناحية اللغوية التاريخية – بين الهمزة فى (إياك) وإبدالها هاء وبين الهمزة – أو ألف الوصل – فى (ال)التى للتعريف ،ذلك أن (ال) قد اختلف فيها النحويون بين البساطة والتركيب ،فالخليل – وحده – يذهب إلى بساطتها وأنها حرف واحد بجملته منظرا لها بلفظ (قد)من حيث عدم انفصال أحد الحرفين عن الآخر .بينما ذهب الجمهور إلى أنها مركبة من ألف الوصل – وهى زائدة فى نظرهم – واللام ولذلك يسمونها :الألف واللام . وانظر سر العربية /٣٢٣ والمنصف ٦٥/١ والألفات /١٢٨ ومعاني الحروف /٦٩،٧٠.

ولو أخذنا بمذهب الخليل – مقارنة بغير العربية من الساميات – لوجدناه سديدا ،فإذا قارنا تلك الأداة بنظيرتها في (العبرية) وجدنا هاء التعريف فيها تقابل (أل) في العبرية وكما أن اللام في العربية تكتب ولا تنطق قبل الحروف اللسانية والأسنانية ويشدد ما بعدها ،فإن (هاء التعريف)في العبرية يشدد ما بعدها أيضا إذا كان من الحروف التي تقبل الشدة ،وبصفة عامة فإن الهاء في العبرية تقابل الألف العربية فـ (ال) تناظر ( ) ، كذلك ،فإن العبرية لا تعرف وزن (أفعل) ولا صيغته المهموزة إذ إن فيها ما يقابل ذلك وهو (هفعل) بالهاء ( ) راجع فى (أل) الجني الداني /٧٥ والمغنى /٤٩ ورصف المباني /١٥٨ والأشموني /٨٢ وقارن بأصلها التاريخي في أسس النحو العبري /٧٩ .

الحديث يجب أن يتصف بالموضوعية ،لا أن يسير على المنهج الوصفي الذي انتهجه القدماء ،بل يجب أن تدرس اللغة وفق التحليل الشكلي أيضا كي يصح معيار النحاة ،وصدوره عن المعنى(١٧٤).

وأرى أن في هذا إجحافا بفكر النحاة القدماء ،فإن تحليلهم للغة – إفرادا وتركيبا – إنما قام أولاً على الوصف ،ثم استخدموا المعيار تطبيقا على ما وصفوه – وإن كان ذلك قد بني على استقرائهم الناقص الذي نتج عنه الخلاف في المسائل – كما ذكرنا سابقاً.

وممن ذهب هذا المذهب : تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) – وإن كان يختلف عن سابقيه في تفسير الوصفية اللغوية ،فيرى أن القدماء تمسكوا بالمعيار الذى يتمثل في القياس والتعليل والاحتكام إلى مستوى صوابي معين . إنما تحديد الصواب والخطأ ينبغي أن يكون معياره المقياس الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد الذي يكون مرجعا عند دراسة الخلاف الاستعمالي.

فهو يدعو إلى دراسة اللغة حسب المنهج الوصفى القائم على النظرية الاجتماعية التى دعا إليها الغربيون(١٧٥)،محددا الوصف الذى يدعو إليه منهجا للبحث ،وأنه يعنى أولا وآخرا بالإجابة عن (كيف تتم هذه الظاهرة اللغوية أو تلك؟) فإذا كانت الإجابة بالتعليل لتمامها لم يكن المنهج علميا ،بل هو حدس وتخمين ،وعليه فإن المعنى – دون الشكل – هو الذى ينبغي أن تصوب إليه سهام الدرس اللغوى من كل جانب(١٧٦) .

أما (مازن الوعر) فذهب إلى أن المعيارية الوصفية عند النحاة القدامى كان هدفها الأول هو تثبيت المعايير اللغوية الناتجة عن استقراء كلام العرب ،وقد

---

(١٧٤) راجع : دراسات نقدية فى النحو العربي – عبدالرحمن أيوب / المقدمة .
(١٧٥) أمثال (فيرت) firth وغيره ممن تأثربهم مثل البولندى (لينوفسكى) الذى استخدم سياق الحال contexet of situtionكدلالة خاصة تبين العناصر الكلامية المكونة للموقف الكلامى والظاهرة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك اللغوي . راجع :فيرث : اللغة والسياق /١١٠ وأعلام الفكر اللغوى ٢/ ١٠٢ .
(١٧٦) اللغة بين المعيارية والوصفية /٥٥ – ٦٩ (بتصرف).

قامت هذه المعيارية على ملاحظة المادة واستقرائها أو تدوينها ثم حدسها واختبارها ،ثم جاءت بعد ذلك صياغة فرضية قانونية لها ،ثم فحص تلك الفرضية من حيث صلاحيتها لكل ما استقراه العرب من مواد لغوية أو عدم صلاحيتها ، وحينئذ تكون النتيجة وضوح الخطأ والصواب بالنسبة للكلام فى زمن الاحتجاج اللغوى(١٧٧) .

ويمكن لنا أن نقول :إن نحو القدامى نشأ على المعيارية الوصفية – وإن كان لها الأثر الملحوظ في تقديم الظاهرة اللغوية من خلال نظرية العوامل التي قدمت على هيئة قوانين تأصيلية وتعليمية ،هذه المعيارية كانت من أسباب وجود الخلاف النحوى .

فقد تعددت أوجه الإعراب تبعا لمعايير متعددة ،إما بسبب الاختلاف فى تقدير المحذوفات(١٧٨) أو بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابية أو ما سمي بخفاء الإعراب(١٧٩) أو بسبب اشتراك أكثر من باب نحوى في علامة واحدة(١٨٠) أو بسبب تقدم المعمولات على العوامل وما افترضوه من أمور خارجة عن واقع الدرس النحوي بحال(١٨١) أو بسبب الخلاف في أصل بعض الألفاظ(١٨٢).

---

(١٧٧) راجع :قضايا أساسية فى علم اللسانيات /١١٠ .

(١٧٨) كما فى آية (وصية لأزواجهم متاعاً)البقرة /٢٤٠ وما قيل فى تقدير المحذوف راجع البحر ٥٥٣/٢ .

(١٧٩) كما فى آية (الذين يؤمنون بالغيب)البقرة /٣ وما قيل فى إعراب (الذين) راجع البحر ٧٢/١ وكشف المشكلات للباقولي ١٦/١ واعراب القرآن ١٣١/١ ومجمع البيان ٣٧/١ والبيان٤٦/١ والمغني/٧٣٩ وإيضاح الوقف/٤٩٠ والقطع/١١٣ – ١١٥ والمكتفى/١٥٩ .

(١٨٠) راجع مثلا : باب الاستثناء (إعراب المستثنى التام المنفى) وخلاف النحاة في اعرابه بين كونه مستثنى وكونه تابعاً .

(١٨١) راجع مثلا : الأشباه والنظائر ١٦٨/٢ (مسألة : المضارع المنصوب بأن المضمرة بعد الفاء) والإنصاف ١٥٥/١–١٦٠ (مسألة تقديم خبر مازال وليس عليهما) ويظهر كيف أن النحاة احتكموا فيما قالوه إلى نظرية العامل وحدها ،دون شواهد لغوية تؤيد قاعدتهم .

(١٨٢) راجع مثلا : أصل (ليس) فى الإنصاف – المسألة الثامنة عشرة ١٦٢/١، ١٦٣ وقارن شبه (ما) بها وهل هي عاملة النصب في الخبر أو غير عاملة في المسألة التاسعة عشرة ١٦٥/١ –١٧٣ وفقه اللغة المقارن / ٦٨ والنحو العربي قواعد وتطبيق /١٣٧ والتطور النحوي /١١١.=

= وراجع أيضا : (الاسم الموصول ٠ أصل لفظ الذي وفروعه) في الهمع ٢٦٧/١ الغنى ٥٤/١ – (أصل مذ – منذ)في الهمع ٢٢١/٣ والجني /٤٦٤ وابن يعيش ٢٢١/٣ ونظرة

خامساً : الخلاف في حكم ما عللوا له .

ومن ذلك، ما حكموا به في الهمزة الساكنة من حيث اختلاس الحركة أو حذفها وما تعللوا به في مثل(بارئكم) في قول الله تعالى (فتوبوا إلى بارئكم)(١٨٣) فنسب سيبويه قراءة الجزم لأبى عمرو – وحكاها ابن مجاهد وابن خالويه في رواية اليزيدي – ووجهها على أنها اختلاس الحركة ، ونقل ذلك عنه ابن جني ، ثم قال –

مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية – مجلة دراسات الجامعة الأدردنية – العدد الرابع سنة ١٩٩٣ ص ١١٨ .

(وقد رجح اللسانيون المحدثون – حسب المنهج التاريخى فى أصلها – أنها مركبة من (من) و (إذا) ذلك أن (إذا) فى العربية تقابلها ( ) في العبرية ،فتكون الذال فى العربية قابلت الزاى فى العبرية والألف فى العربية قابلت الياء فى العبرية وهى فى الحبشية (يئزى) وقد تطورت (إذا) فنحتت منها مع (من) كلمة واحدة فى العبرية فتكونت كلمة ( ) meaz وتعنى (منذ). ويبدو أثر النحت أكثر وضوحا فى (مذ) ،ذلك ان النون صوت ضعيف ،قابل لأن يتأثر بما بعده .

أصل لفظ الجلالة (اشتقاق أسماء الله) في الجمل للزجاجي /١٢٣ ومقاييس اللغة ١٤٠/٦ واللسان (أ– ل –هـ) ١٣٩/١ ،ورأى المازنى في أصل اللفظ في مجالس العلماء للزجاجي /٦٩ والدعاء بقولهم : (اللهم)ورأى سيبويه فى الكتاب ١٩٦/٢ وقول الزجاجى في الجمل /١٦٤ ورأى الكوفيين في الإنصاف (المسألة السابعة والأربعون) ورد البصريين في المسألة السادسة والأربعين ٣٣٩/١–٣٤٧ . (ولفظ اللهم) في العربية يقابله ( ) فى العبرية ويعنى كلمة (الله) والياء والميم علامة الجمع ،وقد جمع هذا اللفظ عندهم من باب التعظيم ،فتكون الميم في العربية – مقارنة بالعبرية جاءت من باب التعظيم أيضا وليس من باب العوض – كما قال النحاة – وهذا التعظيم أيضا يفهم من قول أبى حيان : (أجمعوا على أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة وانها منادى) وما نقله عن أبى رجاء العطاردى والحسن والنضر بن شميل . وما ذكره أيضا عن البصريين في زعمهم ان الميم المشددة في آخره [يريد : اللهم] عوض من حرف النداء فلا يجتمعان . وكذلك إجازة الكوفيين أن تباشره (يا) وعندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة ... وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم . وكأنه لم يرتض القولين ،وقد ذكر الرازي اختلافهم فيها – ولكل حجته إلى أن قال : (ولو فتحنا هذا الباب لم يبق شئ من اللغة والنحو سليما عن الطعن) راجع : البحر ٨٥/٣ والارتشاف ٢١٩١/٤ ومفاتيح الغيب ١٥٢/٤–١٥٤ .

(١٨٣) من الآية رقم ٥٤ من سورة البقرة.

ردا على أبى عمرو – " والذى رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا ، ولم يؤت القوم فى ذلك من ضعف أمانة ،ولكن أتوا من ضعف دراية "(١٨٤).

فسيبويه خص حكم ظاهرة الإسكان فى الآية بالاختلاس ،لا بالحذف ،فى حين أنه لما وجد شواهد من لغة العرب ،خص ذلك بالضرورة فى الشعر قال:" وسألت الخليل عن الياءات التى لم تنصب فى موضع النصب ،إذا كان الأول مضافا ،وذلك قولك : (معد يكرب) و (احتملوا أيادي سبا) فقال : شبهوا هذه الياءات بألف المثنى حيث عروها من الرفع والجر ،فكما عروا الألف منها ، عروها من النصب أيضا ،فقالت الشعراء حيث اضطروا – وهو رؤبة :

(سوى مساحيهن تقطيط الحقق)

وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا ،يجعلون الشيئين ههنا اسما واحدا ،فتكون الياء غير حرف الإعراب "(١٨٥) فاختلف الحكم باختلاف التعليل فى الموضعين .

بينما رفض تلك القراءة المبرد والزجاج وابن جني(١٨٦) وكأن الإسكان لا وجه له في العربية ،ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية الإسكان (وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفا ،وان تسكين المرفوع في نحو (يشعركم) لغة تميم وأسد ،فلا وجه للإنكار من جهة الدراية)(١٨٧) وقد دافع – عن إسكان حرف الإعراب المتحرك – ابن جني – ممثلا بنفس اللفظة وتلك اللغة [أعنى : الاسكان] ،فذكر سؤال عباس أبا عمرو عن (يعلمهم) الكتاب ، فقال : أهل الحجاز يقولون (يعلمهم ويلعنهم) مثقلة ، ولغة تميم (يعلمهم)و (يلعنهم) ثم قال : " قال أبو الفتح : أما التثقيل فلا سؤال عنه

(١٨٤) الخصائص ٧٣/١ وراجع :الكتاب ٢٠٢/٤ والسبعة /١٥٥ وحجة ابن خالويه /٧٧ والنشر ٢١٦/٢ .
(١٨٥) الكتاب ٣٠٦/٣ وما بعدها .
(١٨٦) نقلا عن البحر ٢٠٦/١ وراجع :الكامل ١٧/٣، ١٨ ففيه ما يفهم منه هذا.
(١٨٧) الخصائص ٧٤/١ هامش (تعليق المحقق) .

ولا فيه ،لأنه استيفاء واجب الإعراب ،لكن من حذف فعنه السؤال ،وعلته توالي الحركات مع الضمات ،فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب ،وعليه قراءة أبي عمرو (فتوبوا إلى بارئكم) فيمن رواه بسكون الهمزة ...." (١٨٨)

فانظر مدى تعارض الأحكام – بين القبول والرفض – وتعليلها عند القائل بها فى اللفظ الواحد .

= مثال آخر : (مما اختلف فيه عند صاحب الرأى الواحد) قولهم فى التاء اللاحقة مصدر الفعل الأجوف من ذوات الثلاثة فى مثل (إقامة) و(إجابة) وأمثالهما ،وهنا يجدر أولا أن نذكر رأي الفراء فيها ،ودليله المبني على القياس . ففي قوله – تعالى – (وإقام الصلاة) (١٨٩).

قال : " المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت : أفعلت كقيلك (أقمت)و (أجرت) و (أجبت) ،ويقال فيه كلمة (إقامة) و (إجارة) و (إجابة) ،لا يسقط منه الهاء ، إنما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه العين(١٩٠)، كان ينبغي أن يقال(أقمته إقواما ،وإجوابا) فلما سكنت الواو ،وبعدها ألف الإفعال ،فسكنتا ،سقطت الأولى منهما ،فجعلوا فيه الهاء ،كأنها تكثير للحرف . ومثلهما أسقط منه بعضه ، فجعلت فيه الهاء قولهم : (وعدته عدة ،ووجدت فى المال جدة ،وزنة ،وديه) وما أشبه ذلك – لما أسقطت الواو من أوله ،كثير من آخره بالهاء ...)" (١٩١).

ثم علل لسقوط الهاء من اللفظ (إقام) فى الآية على سبيل الجواز للإضافة بناء على أن الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ،فلذلك أسقطوها في الإضافة.

---

(١٨٨) المحتسب ١٠٩/١ وقارن استشهاده بقراءة أبي عمرو (يأمركم) بالإسكان ١٢٣/١ وقراءة الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام ويعقوب وعبدالله بن يزيد والاعمش والهمذاني : (ويذرهم) بالياء وجزم الراء ،وقراءة (يشعركم) بإسكان الراء وقال عنها: " وكأن (يشعركم) أعذر من (يذرهم) ،لأن فيه خروجا من كسر إلى ضم..... " ٢٢٧/١ .

(١٨٩) من الآية رقم ٣٧ من سورة النور .

(١٩٠) فكأنها جاءت عوضا عن الساقط أو المحذوف .

(١٩١) معانى القرآن للفراء ٢٥٤/٢ .

هذا كلام الفراء ،وأن الهاء لازمة عوضا عما سقط من الفعل أول أحواله ... أما شيخ النحاة – سيبويه – فذهب إلى أن سقوط الهاء من (إقام) راجع إلى اختيار المتكلم وليس واجبا عنده لزومها . قال : "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضا عما ذهب... وذلك قولك :أقمته إقامة واستعنت استعانة وأريته إراءة . وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ... وقالوا : اخترت اختيارا ،فلم يلحقوه الهاء ،لأنهم أتموه ،وقالوا أريته إراء مثل : أقمته إقاما ،لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ...." (١٩٢).

ثم يرجع عن ذلك – ملحقا الناقص والمهموز ،مثبتا عدم الحذف فيهما على ما ثبت فيه جواز الحذف ،وكأنه ينظر إلى الأصل مرة ،وإلى ما عرض له من تغيير مرة أخرى(١٩٣).

---

(١٩٢) الكتاب ٨٣/٤ وقد حمل الصبان ذلك الحذف على الشذوذ . راجع حاشيته على الأشموني ٣٠٧/٢ .

(١٩٣) وهذا الرجوع وتلك المخالفات كثيرة عند أصحاب كتب النحو والتفسير ،وإن شئت فانظر فيما قاله الإمام أبو حيان فى رده على ابن عطية في توجيه قول الله تعالى (ويسفك الدماء) البقرة /٣٠ عند من قرأ بالنصب – شذوذا. فقد قال ابن عطية في (المحرر الوجيز ١١٨/١) " ...وقرأ ابن هرمز (ويسفك) بالنصب بواو الصرف ،كأنه قال : من يجمع أن يفسد وأن يسفك وقال المهدوي : هو نصب في جواب الاستفهام . قال القاضي أبو محمد :والأول أحسن ،وياتي رد أبى حيان – معللا –بان (النصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين ،ومعنى واو الصرف أن الفعل كان يستحق وجها من الإعراب غير النصب ،فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النصب كقوله تعالى (ويعلم الذين يجادلون) في قراءة من نصب ،وكذلك (ويعلم الصابرين)فقياس الأول الرفع ،وقياس الثاني الجزم ،فصرفت الواو الفعل إلى النصب ،فسميت واو الصرف .وهذا عند البصريين منصوب بإضمار أن بعد الواو...) ثم يقول : (والعجب من ابن عطية أنه ذكر هذا الوجه أولاً ،وثنى بقول المهدوي ثم قال :والأول أحسن . وكيف يكون أحسن وهو شئ لا يقول به البصريون وفساده مذكور فى علم النحو) البحر ١٤٢/١ .

فهل علة فساد النصب بواو الصرف هى عدم قول البصريين واعترافهم بها ؟ أو أن هذا يعد تعصبا لمذهب أهل البصرة على رغم ما فى المذهب الثاني من وجه حسن . فهذا يخالف – وهو كثير جدا – ما ألزم به نفسه في منهجه . ألم يكن القائل : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ،فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ،وحكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ،وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ،لاأصحاب = الكنائيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ " راجع البحر ١٥٩/٣ والدرب بهامشه ١٥٩/٣ والنهر الماد ١٤٦/٢ .

سادسا : اختلاف الحكم الإعرابي تبعا لاختلاف اللغات في اللفظة مما يحمل ذلك على عدم تمام الاستقراء . فمن ذلك ما ورد عن الفراء في قوله – تعالى – (وكفلها زكريا) قال : " وفى (زكريا) ثلاث لغات : القصر في ألفه ،فلا يستبين فيها رفع ولا نصب ولا خفض ،وتمد ألفه فتنصب وترفع بلا نون لأنه لا يجرى ..." (١٩٤) فمرة يعامل معاملة المقصور وأخرى يعامل معاملة الممدود – واللفظ واحد – فإن حمل على القصر أعرب بعلامات مقدرة ،وإن حمل على المد أعرب بعلامات ظاهرة.

ما ضرنا لو قلنا :إنه معرب بحركات على الهمزة المحذوفة – تنبيها على الأصل – حتى لا يلتبس المقصور بالممدود في تعليل الإعراب.

فإذا وردت تلك الظاهرة مقارنة مع الأمثلة الصرفية التى جاء بها الصرفيون كان الفرق واضحا ،إذ إن الأمثلة التي جاء بها الصرفيون أكثرها مصنوع نتج

ومن ذلك أيضا ما ذكره – ردا على ابن عطية – في قراءة من قرأ (إن الدين عند الله الإسلام) آل عمران /١٩ بفتح الهمزة ،وتخريجها على وجوه منها : إسقاط الواو ،وعلى تقدير (وأن الدين ....) وهو رأى الطبري في تفسيره ،وليس قول ابن عطية ،بل ذكر ما= =قاله الطبري ،ووصفه بالضعف ..يذكر أبوحيان ذلك ناسيا إياه لابن عطية عائبا عليه أنه لم يبين وجه الضعف ،ثم يقول : " ووجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف ،فيفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول ،وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع المشارك الفاعل في الفاعلية ،ويجملتي الاعتراض ،وصار في التركيب دون مراعاة الفصل نحو (أكل زيد خبزا وعمرو سمكا)وأصل التركيب : أكل زيد وعمرو خبزا وسمكا ، فإن فصلنا قولك : (وعمرو) وبين قولك (وسمكا) يحصل شنع التركيب ،وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح .

فإذا رجعنا إلى تفسيره قول الله تعالى (.... وإن تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم) البقرة /٢٧١ نجد أنه يقول بإسقاط الواو وجواز إضمارها عند من قرأبها . يقول : " قرأ بالواو الجمهور فى (ويكفر) وبإسقاطها وبالياء والتاء والنون ،وبكسر الفاء وفتحها ،وبرفع الراء وجزمها ونصبها . فإسقاط الواو رواه أبو حاتم عن الأعمش ،ونقل عنه أنه قرأ بالياء وجزم الراء ،ووجهه أنه بدل على الموضع من قوله (فهو خير لكم) لأنه فى موضع جزم ،وكان المعنى يكن الاخفاء خيرا من الإبداء ،أو إضمار حرف العطف أى : ويكفر " .البحر ٣٢٥/٢ ... هذا ،وإن كنت أرى في العبارة رداءة وضعف تركيب ،فقد قال بإسقاط الواو ثم ذكرها فى نصه ،فقال (ويكفر) . وعدم التعليق على رأى يوحى بقبوله وبجوازه ،فكيف يقبله وقد قال بعدم جوازه؟ .

(١٩٤) معاني القرآن للفراء ٢٠٨/١ .

عنه كثرة الخلافات وتعدد الآراء ،الأمر الذي حمل اللغويين المحدثين على وصف قوانين الصرف بأنها (مبنية في أكثر الأحوال على استقراء غير كامل ،ولهذا كثر الجدل بينهم ،لأنهم أدخلوا جميع ما أثر عن القبائل العربية ولهجاتها المختلفة في باب واحد ،وكان يجب عليهم أن يفردوا نحوا للهجات ونحوا للفصحى ،ولهذا شذذوا صيغا في المقصور والممدود ،وضعفوها وأولوها أو بتروها إن لم يجدوا لها تأويلا من عندهم وتحويرا أو حملوها حملا على مركب الضرورة – وإحالتهم بعض الشواهد عليها ،مع أن تلك الشواهد تمثل لهجات عربية[١٩٥] .

سابعا : أخذهم بالقياس – وإن شذ– ردا للسماع ،كما في وزن (فعلل) وجمعه على (فعالل) ،وقد وهم الفراء – في نظري – فوضع قاعدة لما يجئ على هذا الوزن وأنه (لا يكون بعد ألف جمعه أربعة أحرف أو ثلاثة صحاح).

ذكر ذلك في أثناء بيانه معنى قول الله – تعالى – (رفرف خضر وعبقري حسان)[١٩٦] قال في قراءة زهير الفرقبي (رفارف – عباقري) : " الرفارف قد يكون صوابا ،وأما العباقري فلا ؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح " فجعل ياء النسب من حروف الكلمة .

وتلك القاعدة – وإن كانت غير موافقة لما مثل به – وهو وجه الوهم تتعارض مع القراءة المروية عن النبي – ﷺ – وقرأبها الجحدري وابن محيصن ،كما ذكر ابن خالويه[١٩٧] فهل يصح أن نستدل على قاعدة ببيت شعري – قد يكون فيه من الضرورة ما يلزمه – ولا نستدل عليها بقراءة قرآنية ؟.

انظر قول أبن جنى في توجيه القراءة ،وكيف يلتمس لها وجها من العربية صحيحا فصيحا فى الاستعمال – وإن شذ فى القياس يقول : " قال أبو حاتم : ويشبه أن يكون (عباقر) بكسر القاف على ما يتكلم به العرب قال : ولو قال

(١٩٥) راجع في ذلك : اللهجات العربية في التراث ٥٤٩/٢ .
(١٩٦) من الآية رقم ٧٦ من سورة الرحمن .
(١٩٧) مختصر فى شواذ القراءات /١٥١ .

(عباقري) فكسروا القاف ،وصرفوا ،لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى مدائن :مدائني ..." (١٩٨)

ثم حدد شذوذه في القياس ،وعدم إنكار استعماله في اللغة منظرا له بلفظ (استحوذ) ،وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال ثم قال : " وإذا كان قد جاء عنهم : عنكبوت وعناكبيت ،وتخربوت وتخاربيت ،كان (عباقري) أسهل منه من حيث كان فيه حرف مشدد يكاد يجرى مجرى الحرف الواحد ،ومع ذلك أنه فى آخر الكلمة ،كياء (بخاتي) و (زرابي) ،وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله – ﷺ – إلا بقبولها ،والاعتراف لها "(١٩٩) .

= هذا ،ومن الأصول المقررة عند النحويين اعتمادهم الرسم المصحفي (العثماني)، واحتجاجهم به ،وله ،وجعلهم هذا الرسم ركنا من أركان القراءة الصحيحة المتواترة ،فلا يخالفونه ما كانت دلالته قاطعة ،وهذا ما يوحى به منهجهم في اعتماد القراءة في التقعيد.

إلا أننا نراهم يردون قراءة ابن عامر من قوله (بالغداة والعشي) (٢٠٠) بالواو في كل القرآن(٢٠١) .

قال ابن خالويه(٢٠٢):" .... والحجة لمن قرأه بالواو أنه اتبع الخط ،لأنها في السواد بالواو ،وليس هذا بحجة قاطعة ،لأنها إنما كتبت بالواو ،كما كتبت الصلاة والزكاة والحياة ... ودل على ضعف هذه القراءة أن (غدوة) إذا أردت بها غدوة يومك ،فلا تستعمل إلا معرفة بغير ألف ولام ،وما كان تعريفه من هذا الوجه فدخول الألف واللام عليه محال ،لأنه لا يعرف الاسم من وجهين ،وإنما جاء في

(١٩٨) المحتسب ٣٠٥/٢ .
(١٩٩) السابق ٢/ ٣٠٦ وراجع الجامع لأحكام القرآن ١٩٢/١٧ .
(٢٠٠) من الآية رقم ٥٢ من سورة الأنعام .
(٢٠١) ونسب الفراء في معانيه ١٣٩/٢القراءة لأبي عبدالرحمن السلمي . ونسبها أبوحيان في البحر ٥٢١/٤ له ولابن عامر ومالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم وأبي رجاء العطاردي .
(٢٠٢) من النحويين الضعفاء ،كما وصفه ابن هشام في أثناء حديثه عن (واو الثمانية) راجع المغنى /٤١٧ .

(الغداة) لأنه لم يقصد بها قصد غداة بعينها ،فتعرفت بالألف واللام ،كما تعرف (العشي) ،لأنهما مجهولان غير مقصود بهما وقت بعينه ،والحجة له أنه أراد أن العرب قد تجعلها نكرة في قولهم : (لدن غدوة)،كما يقولون : (عشرون درهما) على هذا اللفظ بالألف واللام "[٢٠٣] .

فكأنه يقول لابن عامر :بإمكانك أن تقرأها كما قرأها الجمهور ،فرسمها بالواو لا يدل على أن نطقها كذلك ،كما في الصلاة والزكاة والحياة ،والاعتراض هنا من وجوه .

الأول: أن رسم (غدوة) بالواو في الكتاب اعترته شبهة ،ولهذا فهو ليس بحجة قاطعة وهناك فرق بين (الغدوة) وما نظر به من (الصلاة والزكاة والحياة) فتلك الألفاظ لم ترد في اللغة إلا بضبط واحد ،وحرف العلة (الواو) مقلوب ألفا قولا واحدا ،بينما وردت (الغداة) و (الغدوة) في لغتين ،فليس بمستبعد أن يقرأ باللغتين ،ولا يقرأ ابن عامر إلا برواية منقولة موثوقة . وما احتج به ابن خالويه لمن قرأها بالألف موافقة لكلام العرب ،وما استعملته في خطابها كلام الفراء في (معاني القرآن)[٢٠٤] والزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) [٢٠٥] وأبى جعفر النحاس في (إعراب القرآن) [٢٠٦].

الثاني : ما دعاهم إلى الاعتراض على القراءة هو قانون القياس في (غدوة) فهي معرفة بالعلمية عند النحويين ولا تدخلها الألف واللام – لئلا تتعرف بشيئين – العلمية والأداة . وقد حكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها[٢٠٧]،

---

(٢٠٣) الحجة /١١٥ .

(٢٠٤) راجع :معاني القرآن ١٣٩/٢ وفيه : " .... والعرب لا تدخل الألف واللام في الغدوة ، لأنها معرفة بغير ألف ولام ،سمعت أبا الجراح يقول : ما رأيت كغدوة قط ،يعنى غداة يومه ، وذلك أنها كانت باردة ؛ألا أن العرب لا تضيفها ،فكذلك لا تدخلها الألف واللام . إنما يقولون : أتيتك غداة الخميس ،ولا يقولون غدوة الخميس ،فهذا دليل على أنها معرفة ".

(٢٠٥) راجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨١/٣ وما بعدها .

(٢٠٦) راجع : إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٦٨/٢ .

(٢٠٧) راجع ما ذكره سيبويه فى (غدوة) فى الكتاب ٢٢٠/١ ، ٣ /٢٩٣ ، ٢٩٤ ،٤٩٩ .

فيقول : رأيته غدوة ،فعلى هذه اللغة جاءت القراءة ،ولا يصح إنكارها ولا إساءة الظن بمن قرأ بها ،كما فعل أبوعبيدة.

الثالث : ما أنكره أبو عبيدة على من قرأ بالقراءة جهل باللغة التى حكاها سيبويه والخليل ،وقرأ بها هؤلاء الجماعة ..... (وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم إنما قرأوا بها لأنها مكتوبة فى المصحف بالواو ،والقراءة إنما هى سنة متبعة ،وأيضا فابن عامر عربي صريح كان موجودا قبل أن يوجد اللحن ؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم، أحد العرب الأئمة في علم النحو ،وهو ممن أخذ علم النحوعن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو،والحسن البصري من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه ، فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا ؟)[٢٠٨]

= هذا بعض ما أردت النظر إليه ،والتدليل عليه من سوق شاهد اختلفت روايته ،أو لغة ارتبطت بلهجة عربية أو قبيلة عرف أهلها بفصاحة لسانهم ،أو انتصار لقراءة ردها النحاة عملا بقياسهم وما اختلاف أوجه القياس عندهم إلا لدراسة اللغة دراسة مبنية على وصف لظاهرة دون الرجوع إلى تفسير معنى .

كل ذلك من خلال دراسة دلالية هادئة ،ونقد بناء أرمي به لما هدفت له من تصحيح يقوم على نظرة سواء.

أسأل الله أن يجنبنا الزلل فيما بقي ،وأن يغفر لنا مضى ،وأن يلهمنا الصواب في كل ما نقول ونفعل .... آمين

(٢٠٨) نقلا عن أبى حيان في البحر ٥٢٢/٤ .

الخاتمة

وبعد أن طوفت النظر فيما قدمت انتهيت إلى ما يلى :-

أولا :- لم يأخذ النحاة بكل ما ورد عند العرب مسموعا ،فقد وضعوا مقاييس هي في نظرهم درجات فصاحة لما تكون عليه قواعدهم ، فكان عندهم الفصيح ، والشاذ والنادر- وإن اختلفت الروايات وتعددت الأوجه

ثانيا:- أسس النحاة قواعدهم على كلام الناطقين ، دون النظر إلى أنماط اللغة ، ومستوياتها ، وتصنيفها من حيث الواقع العملي ،فبعض ما استشهدوا به مختلف في إدخاله في حلقة الدرس النحوي .

ثالثا:- نظر النحاة – وكذلك اللغويون – إلى بعض الشواهد من حيث المستوى الصوتي أو اللهجي – حسب من نطق به من القبائل – دون النظر إلى المستوى التركيبي أو النحوي ؛ فاضطربت قواعدهم ، واصطدمت أقيستهم فيه ؛ مما اضطرهم إلى إخراجه إلى مستوى الشذوذ او الرداءة والضعف .

رابعا:- لم يفرق النحاة – في شواهدهم- بين المستويين- الشعري والنثري من حيث الوصف والأخذ ، فراحوا يعترفون بأخطاء الشعراء ، فنحوها جانبا ، وجعلوا الضرورة مركبا وطيئا لهم . أما النثرفكان عندهم على غير ذلك .

خامسا :- استشهد النحاة بالكثير من شعر العرب المختلف روايته، أو المعترض عليها – لعدم ثبوتها في لفظ الشاعر- أو المصنوعة ، وما كان المتجه عندهم الإمحاولة إثبات ما أثبتوه من قواعد. الآمر الذي أدى إلى كثرة الاعتراضات ، وتعدد أوجه الاختلاف .

سادسا :- نظّر النحاة -في شواهدهم – على شواهد لمسائل مختلف فيها ، دون النظر إلى القياس المطرد – معتمدين على القوانين المنطقية في فلسفة التعليل، فنتج عن ذلك خلط في التوجيه .

سابعا :- صنع النحاة أمثلة ، وشواهد – سموها بالتعليمية – تسير وفق المعيار الأول الذي وضعوه – تفصيلا له – مما أدى إلى كثرة الجزئيات وتعدد الأمثلة المبنية على شواهد مختلف فيها .

ثامنا :- اهتم النحاة في شواهدهم _ وكذا أمثلتهم – بالشكل دون المضمون؛ لأن الشكل في نظرهم أدعى للضبط ، فكانت المفارقة في نص الشاهد من حيث اللفظ والمعنى .

تاسعا :- لم تكن معرفة النحاة بالظواهر اللغوية في الساميات الأخرى – غير العربية – مستوفاة ، كما أنها لم تكن واضحة ، فجاء عندهم عدم القطع برأي في بعض الشواهد – التي نطقت بها قبائل معينة – لم تستقر وقاعدتهم .

عاشرا :- جاءت تعليلات النحاة – في أغلبها – لتوجيه الشاهد الواحد مختلفة ؛ وذلك لعدم اعتمادهم على قاعدة منضبطة يرجعون إليها .

هذا غيض من فيض ، والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل

المصادر والمراجع

- الإبدال لأبي الطيب اللغوي حققه / عز الدين التنوخي – دمشق /١٩٦٠.
- الاتجاهات النحوية لدى القدماء.دراسة تحليلية فى ضوء المناهج المعاصرة . تأليف /حليمة أحمد عمايرة – الأردن ــ الطبعة الأولى/٢٠٠٦.
- الاختلاف بين القراءات ــ أحمد البيلي ــ دار الجيل ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان ــ تحقيق / الدكتور رجب عثمان محمدــ الطبعة الأولي الخانجي ــ القاهرة /١٩٩٨.
- الأزهية للهروي،تحقيق/عبدالمعين الملوحي_دمشق/١٩٧١
- أسرار العربية لابن الانباري،تحقيق محمد بهجت البيطار – دمشق /١٩٥٧.
- أسس النحو العبري – دراسة مقارنة – تأليف الدكتور/ عبدالخالق بكر عبدالخالق (طباعة أوفست) شبرا – القاهرة ٠د٠ت .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ٠ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون – القاهرة ١٩٤٩.
- الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلي – الأردن ١٩٨٥م.
- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه – القاهرة – د٠ت.
- إعراب القرآن للنحاس ٠ تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد – القاهرة / ١٩٨٥م.
- أعلام الفكر اللغوي (الجزء الثانى) تأليف : جون إي جوزيف – نايجل لف – تولبت جى تيلر ٠ ترجمة الدكتور/ أحمد شاكر الكلابي – مراجعة الدكتور/ أبوزيد إبراهيم شحاته، والدكتور/ سعيد جاسم الزبيدي – دار الكتاب الجديد – الطبعة الأولى– يناير٢٠٠٦ م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني – طبعة ساسي.

❖ الأفعال للسرقسطي – تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف – القاهرة ١٩٨٠م.
❖ الاقتراح فى علم أصول النحو – للسيوطي – تحقيق الدكتور/ أحمد محمد قاسم – القاهرة/ ١٩٧٦ م.
❖ الألفات ومعرفة أصولها لأبي عمرو الداني ٠ تحقيق الدكتور/ غانم قدوري الحمد ٠ د٠ت
❖ الأمالي الشجرية ،لابن الشجري – بيروت ٠د٠ت.
❖ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري ٠ تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد – القاهرة ١٩٨٢م.
❖ إيضاح الوقف والابتداء ،لابن الأنباري ٠ تحقيق محي الدين رمضان – دمشق ١٩٧١م.
❖ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان – طبع بعناية / صدقي محمد جميل – دار الفكر / ١٩٩٢م.
❖ البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٠ تحقيق الدكتور/ طه عبدالحميد طه – القاهرة / ١٩٨٠م.
❖ التبصرة والتذكرة للصيمري – تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى / ١٩٨٢م.
❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ٠ تحقيق الدكتور/ السيد تقي عبد السيد / ١٤٠٦هـ.
❖ التذكير والتأنيث فى العربية والاستعمالات المعاصرة . (بحث) للدكتور/ محمود إسماعيل عمار. كلية المعلمين –أبها – المملكة العربية السعودية ٠د٠ت.
❖ التطور النحوي في اللغة العربية – برجستراسر ٠ علق عليه الدكتور/ رمضان عبدالتواب – القاهرة /١٩٨٢م.
❖ التفكير اللغوي بين التأصيل والتعليم – بحث للدكتور/ إسماعيل عمايرة ١٩٩٤م.

❖ تلخيص المفتاح المسمى بالإيضاح للخطيب القزويني٠ وضح حواشيه/ إبراهيم شمس الدين- منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد (شرح التسهيل) لناظر الجيش – تحقيق الدكتور/ علي فاخر وآخرين ٠ دار السلام – القاهرة- الطبعة الأولى /٢٠٠٧م.
❖ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي – بيروت /١٩٥٢م.
❖ الجامع الصحيح لسنن الترمذي ٠ تحقيق /أحمد محمد شاكر – بيروت ١٩٨٧م.
❖ الجمل فى النحو للزجاجي – تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد / ١٩٨٥م.
❖ جمهرة أشعار العرب- لأبي زيد القرشي – حققه / على محمد البجاوي- نهضة مصر د٠ت.
❖ الجنى الداني في حروف المعاني – للمرادي- .تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – ١٩٨٣م.
❖ جواهر الأدب للاربلي – شرح وتحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية – ١٩٨٤م.
❖ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ٠د٠ت.
❖ الحجة في القراءات السبع ،لابن خالويه ٠تحقيق الدكتور / عبدالعال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة- الطبعة الخامسة/ ١٩٩٠م.
❖ خزانة الأدب للبغدادي ٠ تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون – القاهرة /١٩٨٩م.
❖ الخصائص لابن جني – تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة / ١٩٨٦م.
❖ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي – القاهرة / ١٣٢٨هـ .
❖ دلائل الاعجاز – عبدالقاهر الجرجاني – قرأه وعلق عليه / محمود محمد شاكر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة /٢٠٠٠م.

❖ ديوان الأخطل – نشر أنطون صالحاني – بيروت / ١٨٩١م.
❖ ديوان الأعشي الكبير – شرحه وقدم له / مهدي محمد ناصر الدين –بيروت ١٩٨٧م.
❖ ديوان امرئ القيس –ضبطه وصححه الأستاذ / مصطفى عبدالشافي بيروت / ١٩٨٣م.
❖ ديوان أمية بن أبى الصلت – جمعه وحققه الدكتور/ سجيع جميل الجبيلي – دار صادر ،بيروت – الطبعة الولى ١٩٩٨م.
❖ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب – تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه – دار المعارف الطبعة الثالثة ، د،ت .
❖ ديوان رؤبة ، عني بتصحيحه / وليم بن آلورد – بغداد ١٩٠٣م.
❖ ديوان طفيل الغنوي. تحقيق / محمد عبدالقادر أحمد . بيروت ١٩٦٨م.
❖ ديوان الفرزدق ، أملاه محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي – طبعة باريس ١٨٧٠م.
❖ ديوان القطامى –تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب – بغداد ١٩٦٠م.
❖ ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه الدكتور/ إحسان عباس – بيروت ١٩٧١م
❖ ديوان ليلى الأخيلية– تحقيق وشرح الدكتور/ واضح الصمد – دار صادر بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٦م الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.
❖ ديوان الهذليين – القاهرة ١٩٦٥م.
❖ ذم الخطأ فى الشعر لابن فارس ، حققه وقدم له الدكتور/ رمضان عبدالتواب –الخانجى – القاهرة ١٩٨٠م.
❖ ذيل الأمالي والنوادر للقالي – الهيئة المصرية العامة للكتاب –القاهرة ١٩٧٦م.
❖ رسالة الغفران لأبى العلاء المعري – تحقيق الدكتور/ درويش جويدي – المكتبة المصرية –بيروت – ٢٠٠٨م.
❖ رصف المباني للمالقي – تحقيق / أحمد محمد الخراط – دمشق ١٩٧٥م.

❖ الرواية والاستشهاد فى اللغة تأليف الدكتور/ محمد عيد – الطبعة الثانية– عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٦م.
❖ الروض الأنف – للسهيلي– قدم له / طه عبدالرءوف سعد – القاهرة ١٩٧٢م.
❖ السبعة فى القراءات لابن مجاهد – تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف – القاهرة ١٩٨٠م.
❖ سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي – دمشق ١٩٨٥م.
❖ سر العربية (فقه اللغة وسر العربية)للثعالبي – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت ١٨٨٥م.
❖ سنن النسائي – بيروت ٠د٠ت .
❖ شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٠ حققه الدكتور/ محمد علي الريح هاشم وراجعه / طه عبدالرءوف سعد – مكتبة الكليات الأزهرية –القاهرة / ١٩٧٤م.
❖ شرح الأشموني على آلفية ابن مالك –دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ٠د٠ت.
❖ شرح التصريح على التوضيح –للأزهري – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.
❖ شرح الجمل لابن عصفور . تحقيق صاحب أبوجناح – العراق ١٩٨٢م.
❖ شرح الحماسة للمرزوقي – تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون – القاهرة ١٩٥١م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٠ تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين – دار الكتب العلمية ١٩٨٢م
❖ شرح شواهد المغني للسيوطي – القاهرة – د٠ت.
❖ شرح الشواهد للعيني (مطبوع أسفل حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)دار إحياء الكتب العربية – القاهرة د٠ت.

❖ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك . تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدي – القاهرة ١٩٧٥م.
❖ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ٠ تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية –صيدا – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
❖ شرح كافية ابن الحاجب للرضي – دار الكتب العلمية ١٩٨٥م.
❖ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق الدكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدي – مكة المكرمة – د٠ت.
❖ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ٠ تحقيق عبدالعزيز أحمد – مكتبة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة.
❖ شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت ٠د٠ت .
❖ شرح الملوكي فى التصريف ٠ صنعه ابن يعيش ٠ تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة – المكتبة العربية بحلب – الطبعة الأولى ١٩٧٣م.
❖ شرح سقط الزند – تحقيق الأستاذ / مصطفى السقا وآخرين – القاهرة ١٩٨٧م.
❖ الشعر والشعراء لابن قتيبة ٠ تحقيق / أحمد محمد شاكر – دار المعارف الطبعة الثانية / القاهرة ١٩٥٨م.
❖ الصاحبي فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس – تحقيق / السيد أحمد صقر – القاهرة ١٩٧٧م.
❖ صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٠ دار الريان للتراث – القاهرة ١٩٨٦م.
❖ صحيح مسلم بشرح النووي – القاهرة د٠ت .
❖ الصناعتين لأبى هلال العسكري ،تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٢م.
❖ فصول في فقه العربية تأليف الدكتور/ رمضان عبدالتواب – القاهرة ١٩٨٧م.
❖ فقه اللغة المقارن – تأليف الدكتور/ إبراهيم السامرائي –بيروت ١٩٨٣م.
❖ في تاريخ العربية (أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي)عمان – الأردن ١٩٨٧م.

❖ في النحو العربي – قواعد وتطبيق تأليف الدكتور/ مهدي المخزومي –بيروت ١٩٨٦م.
❖ في النحو العربي – نقد وتوجيه – تأليف الدكتور/ مهدي المخزومي –بيروت ١٩٨٦م.
❖ القراءات واللهجات ٠ تأليف / عبدالوهاب حمودة – مكتبة النهضة المصرية ط ١ / القاهرة ١٩٤٨م.
❖ قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث تأليف الدكتور/ مازن الـــوعر– دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – الطبعة الأولى – ١٩٨٨م.
❖ القطع والإئتناف لأبي جعفر النحاس / تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي – كلية التربية – جامعة الملك سعود / ١٩٩٢م.
❖ قواعد تحويلية للغة العربية تأليف الدكتور/ محمد على الخولي – دار الفـــلاح ١٩٩٩م.
❖ الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ٠ عارضه بأصـــوله وعلـــق عليـــه / محمـــد أبوالفضل إبراهيم – المكتبة العصرية –بيروت ٢٠٠٨م.
❖ الكتاب لسيبويه (بولاق) الطبعة الأولى ١٣١٦هـــ.
❖ الكتاب لسيبويه (هارون)– الخانجي – الطبعة الثالثة /١٩٨٨م.
❖ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي – تحقيق الدكتور محمد أحمـــد الدالي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٥م.
❖ لسان العرب ،لابن منظور – دار صادر بيروت د٠ت.
❖ اللغة ٠ فندريس – ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص – القـــاهرة ١٩٥٠م.
❖ اللغة بين المعيارية والوصفية – تأليف الدكتور/ تمام حسان – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.
❖ اللغة والسياق (فيرث) ضمن أوراق لغوية –جامعـــة أكســـفورد – ١٩٥٧– ١٩٦٤م.
❖ لمع الأدلة ٠ تحقيق / سعيد الأفغاني ٠د٠ت .

❖ اللهجات العربية في التراث ٠ تأليف الدكتور/ أحمد علم الدين الجندي – الدار العربية للكتاب – القاهرة ١٩٨٣م.
❖ مجالس العلماء للزجاجي – تحقيق / عبدالسلام هارون– القاهرة ١٩٨٣م.
❖ مجمع البيان للطبرسي – شركة المعارف الإسلامية – طهران ٠د٠ت.
❖ المحتسب ،لابن جني ٠ تحقيق / علي النجدي ناصف ،وآخرين ٠ القاهرة ١٩٦٩م.
❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،لابن عطية ٠ تحقيق / الرحالة الفاروق وآخرين – مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية قطر ٢٠٠٧م.
❖ مختصر شواذ القراءات لابن خالويه – عني بنشره /برجستراسر – آثر جفري – مكتبة المتنبي – القاهرة – ١٩٦٨م.
❖ المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي النحوي ٠ دراسة وتحقيق / صلاح الدين عبدالله السنكاوي – مطبعة العاني – بغداد ٠د٠ت .
❖ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٠ تحقيق / محمد كامل بركات – دار المدني ١٩٨٤م.
❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل ٠ تحقيق / أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين – دار الحديث – القاهرة /١٩٩٥م.
❖ معاني الحروف للرماني٠ تحقيق الدكتور / عبدالفتاح شلبي – القاهرة.
❖ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٠ تحقيق الدكتور/ عبدالجليل عبده شلبي – القاهرة ١٩٨٨م.
❖ معاني القرآن للفراء ٠ تحقيق / أحمد يوسف نجاتي وآخرين – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٠م.
❖ مفاتيح الغيب (أو : التفسير الكبير) للفخر الرازي – دار الغد العربي – الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
❖ مفهوم الفيض عند أفلوطين وموقف فلاسفة المسلمين (بحث الدكتور/ حسن كامل إبراهيم – كلية البنات – جامعة عين شمس ٠د٠ت) نسخة بمكتبتي .

❖ المقتصد في شرح الإيضاح – للجرجاني– تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان – بغداد ١٩٨٢م.
❖ المقتضب ،للمبرد ، تحقيق الدكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٣٩٩هـ.
❖ المقرب لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري – بغداد ١٩٨٦م.
❖ المكتفى في الوقف والابتدا ، لأبى عمرو الداني – تحقيق الدكتور/ يوسف عبدالرحمن المرعشلي – مؤسسة الرسالة –بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٧م.
❖ من أسرار اللغة ، تأليف الدكتور/ إبراهيم أنيس – القاهرة ١٩٨٥م.
❖ المنصف لابن جني (على كتاب التصريف للمازني) تحقيق الأستاذين / إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين – وزارة المعارف العمومية – طبع ونشر / مصطفى البالي الحلبي – الطبعة الأولى – القاهرة ١٩٥٤م.
❖ نظرات في اللغة والنحو تأليف / طه الراوي – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٦٢م.
❖ نظرية الفيض والصدور عند فلاسفة المسلمين.د.ط /ت
❖ نظرية الفيض وكيفية صدور جميع الموجودات عن الأول . د.ط /ت
❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق / زهير عبدالمحسن سلطان – منشورات معهد المخطوطات العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الطبعة الأولى –الكويت ١٩٨٧م.
❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري – دراسة وتحقيق الأستاذ/ رشيد بلحبيب – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – المملكة المغربية ١٩٩٩م.
❖ النوادر في اللغة ،لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبدالقادر أحمد – دار الشروق – الطبعة الأولى ١٩٨١م.

المجلات :

- مجلة الحوليات التونسية عدد ١٥ .
- مجلة الدراسات الإسلامية والعربية – مجلد /١ عدد / ١٠/١٩٩٤م.
- مجلة دراسات الجامعة الأردنية ٠ (بحث : نظرة مقارنة علـــى بعـــض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية) عدد /٤/١٩٩٣م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عدد /٧/١٩٥٣م.
- مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية عدد/١ ربيع الآخر ١٤٢٧هـــ.